النهج الديمقراطي

• العدد : 455

من 21 الى 27 أبريل 2022

تصدر كل خميس

• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

العمل النقابي بين أعطاب الراهن وشروط البديل لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة

كلمة العدد

النقابة هي مدرسة الإعداد والتأهيل النضالي للطبقة العاملة

تميزت العلاقة بين العامل والباطرون دائما بالصراع نظرا لتناقض المصالح بينهما، فالباطرون يسعى إلى تنمية ثروته من خلال تقوية الاستغلال والنهب الذين يمارسهما على العامل؛ بينما العامل يدافع عن حقوقه ومنها حماية قوة عمله والرفع من أجرته وتقليص ساعات العمل ووتيرة العمل وبشكل عام ظروف الشغل والصحة وسلامته البدنية والنفسية، وساعات الاستراحة وأيام العطلة... وفي هذا الصراع يسعى الباطرون الى الانفراد بكل عامل على حدة وعزله عن إخوته حتى يكسر شوكة العامل بينما العامل استوعب بأن مصلحته مرتبطة عضويا بمصلحة رفاقه ولا يمكنه نيل حقه بمعزل عنهم.

هكذا ظهرت فكرة ضرورة وحدة العمال في مواجهة الباطرون ومعها نشأت فكرة العمل في إطار ينظم هذه الوحدة وينبني على الدفاع عن حقوق العمال ضد الباطرون فنشأت النقابة كتنظيم خاص بالعمال.

يتطلب أمر انتزاع الحق في إنشاء النقابات تضحيات غالية من طرف العمال وصلت الى الاستشهاد برصاص البوليس والدرك أو الجيش لما حرضت طبقة الباطرونا أجهزة الدولة ضد العمال في المناجم أو المصانع أو الضيعات وكانت ايضا هناك اعتقالات وصدور أحكام ثقيلة ضد العمال وخاصة منهم النقابيين.

تكاد تكون هذه هي نفس التجربة التي عاشتها الطبقة العاملة المغربية وهي تخوض الصراع ضد باطرونا المعمرين في عهد الاستعمار المباشر، ومع الباطرونا في دولة الاستقلال الشكلي. انتزع العمال الحق قي بناء نقابتهم وانخرطوا فيها بشكل مشرف جدا وبدأت النقابة تربي العمال على العمل المنظم وعلى التضامن بين الوحدات الانتاجية داخل كل قطاع أو بين مختلف القطاعات. كانت طبقة الباطرونا تنظر بعين الريبة والشك في هذه التجربة ولذلك سارعت إلى نسفها وعرقلة العمل النقابي بشتى الأساليب وأهمها ضرب الوحدة النقابية للطبقة العاملة وتشتيت الصفوف بلغ اليوم أوجه بوجود أكثر من 20 نقابة، ثم قامت بمحاربة العمل النقابي ومنعه عمليا في العديد من وحدات الإنتاج؛ فيكفي أن يتشكل مكتب نقابي ليتعرض اعضاؤه للطرد، وهناك من الباطرونا من يفرض العمل النقابي في نقابة موالية له تساعده على استغلال العمال وقمع المناضلين ذوي الضمير الحي. ونجحت طبقة الباطرونا وجهاز دولتها على اختراق القيادات العليا من المركزيات النقابية وحولتها الى أجهزة منفصلة عن القواعد النقابية ومرتهنة لإملاءات الباطرونا بمبرر خدمة المصلحة العليا للوطن. تحولت هذه القيادات المتنفذة الى أجهزة بيروقراطية متسلطة تعادي أي روح نقابية منحازة لمصالح العمال، روح ترفض استعمال الطبقة العاملة كمطية لمصالح الباطرونا والخنوع لسياسات الدولة الرجعية.

فإذا طلب منا تركيز أخطر الأعطاب التي يعرفها الوضع النقابي ببلادنا؛ فإننا نرتبها في :

- أولا التشتت النقابي وضرب الوحدة النضالية للطبقة العاملة.

- ثانيا تنفير العمال من العمل النقابي ومنعه عمليا وتجريمه قانونيا عندما يخوض العمال إضرابات عن العمل.

- ثالثا هيمنة القيادات البيروقراطية على المركزيات النقابية مما يحول النقابات إلى أجهزة خانعة أو تكسر الوحدة النضالية للطبقة العاملة وتمنعها من اكتساب المزيد من الوعي الحسي الذي توفره النقابة، مخافة أن يتطور إلى ما هو أعلى أي أن تصبح الطبقة العاملة واعية لمصالحها وتطمح إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه نفسها وتجاه الطبقات الشعبية حليفتها الوفية.

أمام هذه الاعطاب استنتج المناضلون المنخرطون في العمل النقابي المكافح ضرورة معالجة السبب الحقيقي الذي سهل وجود هذه الاعطاب التي هي في الحقيقة ليست إلا نتائج لذلك العطب الحقيقي. إن هذه المعالجة ترمي إلى حل الإشكالية من جذرها وهي تحويل الطبقة العاملة إلى العنصر الأساسي في الصراع الطبقي ببلادنا. ولكي يتم ذلك فليس هناك مئات الحلول؛ بل هو حل جوهري واحد ووحيد وهو أن تتوفر الطبقة العاملة على حزبها السياسي المستقل. إنها خلاصة العديد من تجارب الطبقات العاملة عبر العالم ومنذ ما يقارب 3 قرون من التاريخ.

لذلك وضع النهج الديمقراطي على عاتقه مهمة المساهمة الفعلية والعملية الآنية في بناء هذا الحزب وتحويله إلى حقيقة مادية، وساعتها ستتمكن الطبقة العاملة من استرجاع وحدتها النقابية عبر خطوات عملية ملموسة وقابلة للقياس والتقييم والمتابعة.

أيتها العاملات، أيها العمال المغاربة، لقد دقت ساعة الحزم والعزم على النهوض الجماعي لنبني الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية، لا مجال للتردد أو التقاعس. فلنبني هيأة أركان خوض الصراع الطبقي من وجهة نظر الطبقة العاملة المغربية.

ضيف العدد : المصطفى عباوي

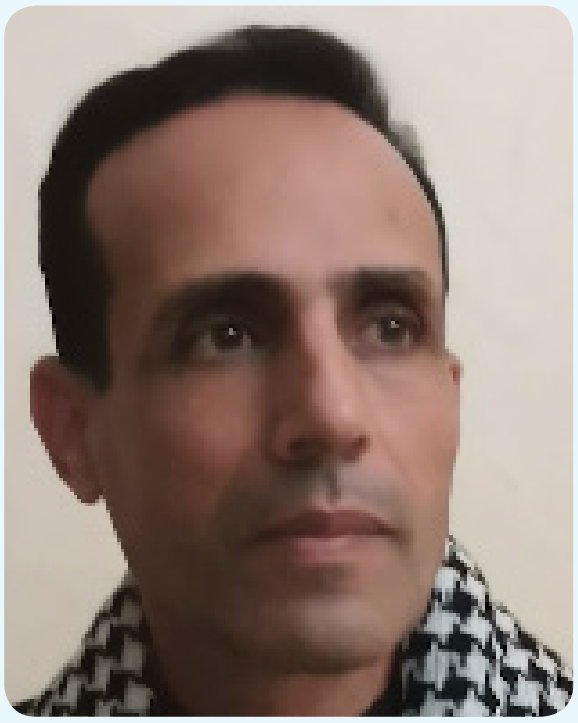

فصل جدلية النقابي والسياسي محاولة لتحييد الطبقة العاملة وتحجيم دورها السياسي حتى لا تتمكن من تأسيس حزبها الثوري.

في الحاجة إلى الاشتراكية 6

فلسطين والإدانة الأوروبية 10

العمل النقابي من منظور الحزب المستقل للطبقة العاملة 13

سلطة"النسبية" 14

السحب : ANTEPRIMA

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يندد بسياسة التجاهل والتواطؤ المخزني اتجاه الكوارث والفواجع في حق العاملات والعمال

- القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يعتبر ان موجة الغلاء نتيجة اختيارات سياسية واقتصادية لا شعبية ينهجها النظام المخزني منذ الاستقلال الشكلي.

- يجدد تضامنه مع نضالات النساء:

- العاملات ضحايا جشع الباطرونا،

- الفلاحات ضحايا مافيات العقارية وناهبي الاراضي،

- المتابعات قضائيا ضحايا تغول المخزن.

عقدت اللجنة الوطنية للقطاع النسائي للنهج الديمقراطي اجتماعها التاسع، يوم 17 أبريل 2022

تحت شعار"**تصليب القطاع النسائي والنهوض به ,افعة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات"** دورة "الرفيقة مينة جبار رمز النضال النسائي من اجل الحق في الارض" ، وتأتي أهمية هذا الشعار لكون حزب النهج الديمقراطي يعتبرأنه لا يمكن بناء حزب التغييرالثوري ذي ألأفق الاشتراكي يجعل من الطبقة العاملة رائدة لاختياراتها السياسية والاقتصادية بدون تواجد النساء في الصدارة، وان نجاح اي تغيير ذي طابع ثوري مرتبط أساسا بمدى المساهمة الفعلية للنساء منذ بداية البناء ، بالموقع الذي تحتله في بنيته التنظيمية والقيادية.

وتحمل الدورة اسم "الرفيقة مينة جبار رمز النضال النسائي من اجل الحق في الارض" وذلك للدور الذي أصبحت تلعبه النساء كطليعة في النضالات و الحركات الاحتجاجية والاجتماعية دفاعا عن حقها في السكن، والأرض ضد المافيات العقارية وناهبي الاراضي...

وبعد اطلاعها وتحليلها للوضع السياسي العام وتحديد برنامجها وأنشطتها المستقبلية استعدادا لمحطة انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي، قررت اللجنة الوطنية للقطاع النسائي إصدار البيان التالي:

- تثمن قرار اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي في دورتها 21 الداعي الى عقد مؤتمره الخامس أيام 22 و 23 و 24 يوليوز 2022 وتدعو الرفيقات في الفروع والجهات الى العمل على تفعيل الخطة المرتبطة بانتزاع حقنا في عقد مؤتمرنا الخامس في قاعة عمومية وبشكل حضوري.

- تدين سياسة التجويع والتفقير التي يسنها النظام المخزني عبر الزيادات في أسعار المواد الغذائية والمحروقات، وبالتالي ضرب القدرة الشرائية للمواطنين وتعتبر النساء ضمن هذه السلسلة الحلقة الأضعف نظرا لوضعهن الهش(تأنيث الفقر)،مما يجعل من الانخراط في مبادرات الجبهة الاجتماعية المغربية ضرورة ملحة وانية لمناضلات النهج الديمقراطي وكل القوى الديمقراطية والحية.

- تستنكر حملة السطو على الاراضي الفلاحية في البادية بتكالب اجهزة الدولة في كل من قبيلة ايت يعقوب(بني تاجيت) ، منطقة بنسليمان (عائلة جبار، وسرحان)...حيث تلعب النساء الدور الطليعي في مواجهة جشع المفترسين، وبهذه المناسبة تحيي مقاومة النساء ضحايا ناهبي الاراضي الفلاحية والمافيا العقارية.

- تندد بسياسة التجاهل والتواطؤ المخزني اتجاه الكوارث والفواجع في حق العاملات والعمال ،فمن فاجعة وفاة ثلاث عمال لدى شركة لصيانة الطريق السيار قضوا حتفهم داخل احدى القنوات المائية بعدما جرفتهم السيول المطرية، الى كارثة انقلاب حافلة نقل على اثرها 22 عاملة وعامل الفراولة الى مستشفيات القصر الكبير، اما عاملات وعمال سيكوميك للخياطة بمكناس فلازلن معتصمات ينتظرن تفعيل محضر لقاء 4 أبريل 2022 مطالبات بحقوقهن المشروعة وذلك بعد طرد وتسريح وتشريد العديد من العاملات، بينما يمثل 11 عاملة وعامل بشركة صوفيا للخياطة والنسيج امام القضاء بطنجة بتهم " التهديد وعرقلة حرية العمل.

ان اللجنة الوطنية للقطاع النسائي،وهي تتابع هذه المآسي، تجدد تضامنها مع نضالات الطبقة العاملة ، وتطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وفضح تهاون و تواطؤ المخزن معها.

- تعتبر ان موجة الغلاء التي يكتوي الشعب المغربي بلهيبها ، هي نتيجة اختيارات سياسية واقتصادية لا شعبية ينهجها النظام المخزني منذ الاستقلال الشكلي، وتستهجن الخطاب الرسمي الذي يبرر ارتفاع الأسعار بتداعيات الحرب الأوكرانية ،وبوضعية الجفاف وبمخلفات جائحة كوفيد 19.

- تطالب برفع قانون الطوارئ وبالكف عن استعمال ذريعة جائحة كوفيد 19 لضرب الحريات ولجم الافواه ، وبإطلاق سراح ضحايا تهم خرق قانون الطوارئ ومعتقلي ومعتقلات الحراكات الاحتجاجية والاجتماعية وفاضحات التحرش الجنسي ، والناشطات المدافعات الحقوقيات على خلفية منشورات وتدوينات في مواقع التواصل الاجتماعي؛ ومنهن الرفيقة فلاحة " مينة جبار" والمدونة "سعيدة العلمي" المتابعة في حالة اعتقال والمتابعات في حالة سراح كالناشطة فاطمة الزهراء الخبابي والأستاذة " نزهة مجدي "... وتعلن تضامنها معهن ،وتطالب بإيقاف اعتقالهن ومتابعتهن.

- تدين سياسة التطبيع الشامل التي يشرعنها النظام المخزني مع الكيان الصهيوني، وتعلن انخراط مناضلاتها في كافة المبادرات النضالية التي تدعو اليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، كما تعلن تضامنها مع ضحايا الهجمة المخزنية.

- تسجل تضامنها مع الشعب الفلسطيني في انتفاضته بمختلف الأراضي الفلسطينية وتجدد إدانتها سياسة الاحتلال الصهيوني الرامية الى التنكيل بالأسيرات الفلسطينيات ورفض اطلاق سراحهن (الرفيقة الاسيرة ختام سعافين).

- تدين وضع معتقلي القضايا العادلة والمعتقلين السياسيين في سجون النظام بعيدا عن عائلاتهم، انتقاما منهم وتعنتا في تعذيبهم وذويهم (عمر الراضي...) ، كما تجدد مطلبها بإطلاق سراح معتقلي الريف وكافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الحراكات الاحتجاجية.

- تهنئ رفيقنا "قاشا الكبير" عضو اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي على انتزاع براءته المكللة للتضامن الواسع والنضال المشترك.

النهج الديمقراطي بالدار البيضاء ينظم عرضا حول آفة الغلاء الأسباب وما العمل؟

نظم فرعا النهج الديمقراطي بالدارالبيضاء بشكل مشترك عرضا تلته مناقشة في إطار الأنشطة التي برمجاها خلال شهر رمضان، وذلك في موضوع آفة الغلاء ، وقدم العرض الرفيق إلتيتي الحبيب . تضمن العرض محاور أسباب الآفة وأبعادها و العمل الواجب على القوى الديمقراطية المناضلة وعلى الجماهير الشعبية وخاصة الطبقة العاملة لمواجهتها.

انطلق الرفيق فيما يتعلق بالأسباب بانتقاد للتفسير المغلوط الذي يعتبر الغلاء قرار موظفين خدام المخزن من رئيس الحكومة او الوزراء ، وأبرز أن للغلاء بعدين أساسيين ، بعد قار ومتواصل مرتبط بطبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي ، وبعد موسمي يتمثل في موجات ارتفاع كبير للأسعار بشكل ظرفي . وفي بعده الأول تقوم البورجوازية باستمرار بالزيادة في الأسعار لضمان عدم تقليص أرباحها، وفي بعده الثاني تخلق البورجوازية أزمات اقتصادية وتستغل لحظات ما للزيادة في الأرباح عبر الغلاء. ليستخلص من ذلك أن أسباب الغلاء كامنة في جوهر نمط الإنتاج الرأسمالي . وهذا التفسير يدحض التفسير البورجوازي الديماغوجي الذي يعتبر أن الغلاء خلل في قانون السوق بين العرض والطلب .

وانتقل الرفيق في عرضه إلى تحليل الوضعية في المغرب. وركز أساسا على وضعية سوق المحروقات التي عرفت مؤخرا ارتفاعات صاروخية في فترة قصيرة. واعتبر الرفيق أن حالة المحروقات في بلادنا مثال صارخ لسياسة ليبرالية متوحشة لدولة فاشلة. وتجسد ذلك حسب الرفيق فيما آلت إلية شركة لاسامير، فهذه الأخيرة أسست من طرف الدولة في عهد حكومة عبد الله إبراهيم في سياق كانت العديد من دول العالم الثالث تعمل على تحقيق سيادة وأمن طاقيين ومن أجل التصنيع، ولكن الدولة المخزنية التبعية قامت في مرحلة النيوليبرالية المتوحشة بتوجيه من المؤسسات المالية الإمبريالية بتطبيق سياسة الخوصصة ، التي كان من بين تدابيرها خوصصة لاسامير، التي سار بها مالكوها الجدد ومسيروها عن سبق إصرار لتصبح موضوع قضية تصفية في المحكمة التجارية. وشكل هذه الخوصصة هدية من الدولة المخزنية للشركات الاحتكارية الخاصة المحلية والدولية. وفي الفلاحة حولت الدولة القطاع في المناطق ذات الإمكانيات المائية والأراضي الخصبة نحو الزراعات غير الأساسية التصديرية الموجهة للسوق الإمبريالي وتاركة المنتجات الأساس لتغذية المغاربة تحت رحمة السماء وبالتالي الجفاف المتواتر. واستخلص الرفيق من ذلك أن الغلاء بالمغرب ، من خلال نموذج المحروقات والحبوب ، هو نتاج سياسة واختيارات استراتيجة فاشلة للدولة المغربية ، وهي سياسة أفقدت البلاد سياتها وأمنها الطاقي والغذائي. ولاحظ المحاضر أن وصفة بنموسى لم تعر أي اهتمام للمسالة، مما ينذر أن الوضع سيتفاقم وان النموذج المقترح في الوصفة سيوسع دائرة فقدان السيادة وتحكم الرأسمال الطفيلي والإمبريالي في مقدرات البلاد.

وانتهى الرفيق في عرضه إلى محاول الإجابة عن سؤال ما العمل ؟ وطرح في الإجابة ضرورة فتح نقاش واسع حول الغلاء توجهه القوى المناضلة الديمقراطية وتنخرط فيه الجماهير الشعبية ، لتحدد الأولويات في هذا الاهتمام وفي مواجهة الغلاء، وأعطى مثالا بالمقاطعة التي قام بها الشعب المغربي والتي ركزت على مواد ثلاثة لاعتبارين أساسيين ،أولها أهمية المواد في عيش السكان وثانيها أنها مواد يتميز إنتاجها أو توزيعها بالاحتكار .وبخصوص آليات الكفاح أشار الرفيق لتجربة تنسيقيات محاربة الغلاء الذي يجب أن تكون شانا في مختلف المناطق ، يتوج بتكوين التنظيمات المستقلة للجماهير من أجل فرض التراجع عن الغلاء ، ولابد للطبقة العاملة، الطبقة المعنية الأكثر،الانخراط في هذه التنظيمات ،كطبقة واعية بمصالحها ضرورة ، كما هو ضروري دخولها الصراع الطبقي عبر بناء حزب الطبقة العاملة.

وبعد نهاية العرض فتح المجال للمناقشة وطرح التساؤلات من طرف الحضور. ركزت التدخلات على تدعيم وتوسيع العرض بأفكار وأمثلة تؤكد تحليلات العرض ، ومنها ضرورة الإشارة إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى المتضررة من الغلاء مثل الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة المتوسطة وطبقة الفلاحين الصغار، كما طرح بعض المتدخلين ضرورة الإشارة إلى بعض العوامل الأخرى المساهمة في الغلاء مثل سياسة الريع والتبعية لمراكز القرار المالي الإمبريالي. و بخصوص المواجهة تمت الإشارة إلى الوضعية التي آل إليها العمل النقابي الذي غيب النضال ضد الغلاء وتوقف عن المطالبة في الزيادة في الأجور .

محمد شاعر

لا بديل عن المقاومة الشعبية

صفرو

احتجاج عمال شركة "أوزون" ضد الهشاشة والاستغلال

نظم عمال النظافة التابعين لشركة "أوزون" بصفرو وقفة احتجاجية وازنة أمام عمالة صفرو للمطالبة بصرف أجورهم المستحقة عن شهر مارس 2022.وأصبح تأخير صرف الأجور من الأمور المألوفة لدى الشركة والذي قد يصل الى عدة أشهر كما حدث مؤخراذ انتظر العمال ثلاثة أشهر لصرف أجورهم الهزيلة أصلا.

ويعيش عمال النظافة بصفرو في وضعية من الهشاشة بسبب تلاعب الشركة المُشغلة بمدد عقود الشغل المبرمة، وعدم التزامها بدفاتر التحملات التي تربطها بعقد مع المجلس الجماعي.

للتذكير فإن التدبير المفوض للنفايات الذي تمسك به شركة أوزون، يتم تمريره لشركات مناولة هي من تباشر تشغيل العمال. ويذكر كذلك أن عقد التدبير المفوض ستنتهي صلاحيته نهاية شهر ماي، وأن هناك صعوبات في تجديد العقد، وتغيير الشركة لأن المجلس الجماعي بصفرو يعيش حالة من البلوكاج مما يعني عدم إمكانية تمرير وتنفيذ عدة مشاريع من بينها التدبير المفوض الذي يكلف مالية الجماعة أكثر من مليار سنتيم .

مشروع بلقصيري

الجمعية تتضامن مع عمال شركة "كازا تكنيك" في نضالهم المشروع

أصدر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بسيدي قاسم بلاغا يوم الثلاثاء 12 أبريل 2022، عبر فيه عن تضامنه مع عمال النظافة بمشرع

بلقصيري في اعتصامهم للمطالبة بصرف أجورهم المتأخرة وتحسين ظروف عملهم. وفي ظل سياسة الآذان الصماء المنتجة من قبل الباطرونا والسلطات، فإن المعركة قابلة للتمديد 72 ساعة ردا على تجاهل مطالبهم.

كما طالب فرع الجمعية في بلاغه بتطبيق بنود دفتر التحملات وفتح حوار جاد ومسؤول بين إدارة الشركة والعمال، والاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والمشروعة.

وحسب بلاغ جديد لفرع الجمعية فإنه قد تم صرف أجور العمال بعد معركتهم البطولية. لأن النضال النقابي المنظم هو وحده سبيل الانتصار وانتزاع الحقوق.

مكناس

في غياب حلول فعلية لمشاكلهم،عاملات وعمال شركة "سيكوميك" يصعدون الاحتجاج

نظمت عاملات وعمال شركة «سيكوميك" للخياطة بمكناس إفطارا جماعيا /احتجاجيا مع وقفة احتجاجية يوم الخميس 14 أبريل 2022. وقد استعملت العاملات المشاركات في هذا الشكل، الأواني المطبخية كتعبير منهن عن الحالة المزرية التي بلغتها وضعيتهن جراء توقيفهن عن العمل منذ أكتوبر 2021.

وكان الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمكناس قد أصدر بلاغا بتاريخ 4 ابريل 2022على إثر الاجتماع /الحوار الذي أسماه جهويا للبحث والمصالحة، تحت إشراف والي جهة فاس /مكناس وحضور عامل مكناس والمدير الجهوي للشغل والمدير الجهوي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والممثل الجهوي لغرفة التجارة والصناعة وحضور الكاتب العام للنقابة الوطنية لقطاع النسيج والجلد (ك. د. ش) وأعضاء من الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أخبر فيه أنه تم الاتفاق على خمس نقاط من الملف المطلبي ومنها الاستمرار في العمل ومنها صرف الأجور وتسديد مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الا أن ما تم الاتفاق عليه بقي لحد الآن مجرد حبر على ورق. اذ لم يتم تطبيق أي بند من بنود الاتفاق. ويتبين أن الحوار لم يكن سوى مسرحية مكشوفة لخلق نوع من الانتظارية في أوساط العاملات والعمال المحتجين وكسر شوكة نضالهم التصعيدي وإلهاء يقظتهم تجاه الآليات ووسائل الإنتاج التي قد يتم تهريبها في كل وقت. كيف لا والعاملات الضحايا قضين 25 عاما تحت وطأة الاستغلال داخل هذه الشركة؟!

فالباطرون من جانبه يتحجج بعدم توفر السيولة المالية لصرف الأجور وتسوية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. والسلطة عاجزة عن إرغامه على تنفيذ ما التزم به.فأين هو فائض القيمة وتحويلات عمليات التصدير المترتبة عن سنوات الاستغلال الكثيف لقوة العاملات والعمال؟؟ وأين كانت أعين السلطات المخزنية إزاء عدم أداء المستحقات الاجتماعية لشركة كبيرة ومعروفة؟ فلولا الصمود البطولي للعاملات والعمال لكانت التواطؤات الثلاثية أفضت إلى تصفية الشركة ضدا على مصالح الطبقة العاملة وحقوقها الشغلية والاجتماعية.

العرائش

القطاع العمالي يندد باستهداف الرفيق محمد سعيد

أصدرت السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي بيانا تضامنيا مع العامل الرفيق محمد سعيد، الذي كان قد توصل باستدعاء من طرف شرطة العرائش بناء على شكاية كيدية من طرف شركة ألمانية لصناعة الأحذية التي كان يشتغل فيها قبل أن يتم طرده من العمل بشكل تعسفي بتهمة عرقلة حرية العمل وهي التهمة التي تلجا اليها الباطرونا للانتقام من المناضلين النقابيين. وقد جاءت هذه الشكاية بسبب النشاط النقابي للرفيق سعيد ودفاعه المستميت عن حقوق ومصالح عمال وعاملات الشركة.

وقد عبرت السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي في بيانها الصادر يوم 13 أبريل 2022 عن إدانتها للتحالف الطبقي بين الامبريالية وشركاتها الاستغلالية مع الدولة المغربية ضد مصالح الطبقة العاملة، داعية هذه الأخيرة للتحالف والتضامن من أجل الوقوف الحازم في وجه هذا التحالف... كما عبرت عن قناعتها الراسخة في كون الخروج من هذا الاستغلال الرأسمالي يقتضي من الطبقة العاملة الحفاظ على وحدتها النقابية وانخراطها الفعلي في تأسيس حزبها السياسي المستقل.

هذا وسيمثل الرفيق محمد سعيد أمام المحكمة في جلسة 23 ماي بالعرائش.

طانطان

الجمعية تطالب بانصاف عامل الصيد المطرود تعسفيا

لازال السيد خليل بوفتاح يعاني من آثار الطرد التعسفي الذي طاله من طرف شركة "أمنيوم الصيد البحري" بتاريخ 21 ماي 2021 ففي بلاغ له في الموضوع، عبر فرع الجمعية

المغربية لحقوق الإنسان بطانطان عن إدانته لهذا القرار الذي يعتبر انتهاكا صارخا للقانون، وخصوصا المواد 32 إلى 42 والمواد 66 - 67 و 69 من مدونة الشغل والتي تجرم التمييز على أساس الانتماء النقابي والرأي السياسي.

يذكر أن السيد خليل بوفتاح اشتغل لصالح الشركة المذكورة منذ فبراير 2006، وملفه الآن معروض على أنظار القضاء.

وطالب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بطانطان في بيانه الصادر بتاريخ 11 أبريل 2022 بإرجاع العامل المطرود إلى عمله، كما طالب بفضح حجم التلاعب بمصير عاملات وعمال شركة أمونيوم للصيد البحري وضمان حقوقهم الاجتماعية والشغلية.

اوطاط الحاج

عمال وعاملات مؤسسات الرعاية الاجتماعية بدون أجرة

ما زالت معاناة عمال/ات مؤسسات الرعاية الاجتماعية باوطاط الحاج بصفة خاصة وبإقليم بولمان بصفة عامة متواصلة وذلك بسبب عدم توصلهم/ن برواتبهم على إثر منع عامل الإقليم في مذكرة له صرف منح المجالس الجماعية لفائدة الجمعيات المسيرة لهذه المؤسسات وتأخر منحة التعاون الوطني وتقليصها بنسبة 30./. وغياب مصادر تمويل أخرى.

ان تأخير صرف رواتب العمال/ات يعتبر خرقا سافرا لحقوقهم في دخل قار يضمن لهم/ن تلبية حاجياتهم المعيشية وخاصة خلال شهر رمضان وما يفرضه من متطلبات استهلاكية إضافية.

طرفاية

فاجعة أخرى لضحايا الهجرة غير النظامية

مرة أخرى يستفيق المغاربة على فاجعة أخرى من فاجعات الهجرة السرية. ففي الأسبوع الماضي غرق مركب للهجرة السرية بسواحل طرفاية ، كان يحمل على متنه مجموعة من الشباب ينحدرون معظمهم من منطقة افورار بإقليم بني ملال. وقد تم انتشال جثتين لشابين لقيا مصرعهما بينما مازال الاخرون في عداد المفقودين.

وكانت جهة بني ملال خنيفرة قد عاشت في الآونة الأخيرة فواجع مماثلة بسبب وفاة عدد من الشباب/ات غرقا في البحر عند محاولتهم/ن الهجرة سرا بحثا عن الشغل وحياة أفضل في ظل البطالة وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة وغياب فرص الشغل.

قبيلة أيت يعقوب تصعد النضال دفاعا عن أراضيها السلالية

بتاريخ 10 ابريل 2022 انعقد جمع عام لذوي حقوق قبيلة ايت يعقوب تم خلاله تدارس مستجدات ملف أراضي القبيلة السلالية والخطوات العملة الدفاع عنه في المرحلة ومنها تشكيل لجنة محلية مختلطة لتعزيز اللحمة الداخلية بين ذوي الحقوق وتوقيع عريضة وتقديم استفسارات محليا وإقليميا وتوجيه شكايات للإدارات المتخصصة كالمفتشية العامة للإدارة الترابية لايفاد لجن للتحقيق في الموضوع وتوجيه مراسلات لسحب الثقة من الهيئة النيابية والاستشارية وتوجيه مراسلات للهيئات الحقوقية المعنية بحماية المال العام وشرح كل الخروقات التي تمس أملاك الجماعة السلالية. هذا الى جانب الاتفاق على اشكال نضالية تصعيدية.

ويذكر ان ذوي الحقوق قد سلكوا جميع المساطر القانونية وخاضوا العديد من الاشكال الاحتجاجية للمطالبة بالإنصاف والدفاع عن أراضيهم في مواجهة أطماع مافيا العقار التي تريد الاستحواذ عليها. الا ان ذلك قوبل بالتجاهل من طرف الجهات المختصة مما قوى عزيمتهم وارادتهم في الصمود والنضال حتى تحقيق مطالبهم.

تأجيل محاكمة الرفيق مينة جبار مناضلة النهج الديمقراطي ببنسليمان

اجلت المحكمة الابتدائية ببنسليمان بتاريخ 12 ابريل 2022 جلسة محاكمة الرفيق مينة جبار مناضلة النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الانسان ببنسليمان الى يوم 17 ماي 2022.

وحسب بلاغ لفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان ببنسليمان فان استدعاء الرفيقة للمثول امام المحكمة رفقة والدتها وابنة اختها يأتي بخصوص ملف جنحي من اجل انتزاع عقار من حيازة الغير. وتعود تفاصيل الملف الى الستينات من القرن الماضي حيث كان والد الرفيقة مينة عاملا زراعيا عند أحد المعمرين، وبعده ظل يشتغل في نفس الأرض عند شركة صوديا التابعة للدولة بعد استرجاع أرض هذا المعمر الى جانب عمال اخرين ظلوا يستغلونها الى ظهرت أطماع بعض النافذين للاستلاء عليها بصفة غير قانونية.

للإشارة فان القضاء في مرحلتيه الابتدائية والاستئنافية كان قد أنصف عائلة الرفيق جبار ضد المدعي بشأن العقار الذي تستغله وتعيشه فوقه.

وقد سبق للمدعي ان زج بالرفيقة مينة جبار في السجن مرتين : الاولى بثلاثة أشهر والثانية بستة أشهر حبسا نافذا على إثر شكاية كيدية من طرفه للضغط على الرفيقة واسرتها لمغادرة العقار.

ندوة "بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات وآفة الجفاف"

نظم حزب النهج الديمقراطي بالدار البيضاء (فرعي البيضاء الجنوبية والشمالية) يوم الجمعة 15 أبريل 2022م، بمقره بآنفا، ندوة حول "بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات وآفة الجفاف"، قام بتسيير أشغالها الكاتب المحلي لفرع البيضاء الجنوبية الرفيق أحمد آيت بناصر وأطرها الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي الرفيق المصطفى براهمة.

في تقديمه للندوة سطر الرفيق آيت بناصر على راهنية وأهمية الموضوع المطروح للنقاش، لكون معضلة الجفاف وغلاء الأسعار أصبحا الشغل الشاغل لكافة الأوساط الاجتماعية ببلادنا وخاصة منها الفئات الشعبية والكادحة، وتأثيراتها الآنية والمستقبلية سيكون لها لا محالة وقعٌ كبير على تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجب دراستها وترتيب الأولويات في مشروعنا الاستراتيجي والظرفي لمواجهة وانعكاساتها السلبية على جماهير شعبنا...

أما الرفيق براهمة بدوره أكد على حسن اختيار الفرعين للموضوع في الذكرى السابعة والعشرين لتأسيس حزب النهج الديمقراطي (15 أبريل 1995) وعلى أبواب انعقاد المؤتمر الوطني الخامس، (تندد بالمناسبة بالحصار المفروض على تنظيمنا وبالتضييق والمحاكمات لمناضليه وبكافة أشكال القمع التي ترمو لإخراس الأصوات الحرة المعارضة للنظام). ثم تطرق لآثار الغازات الدافئة التي توفرها الأنشطة البشرية على المناخ وارتفاع درجة الحرارة في الغلاف الجوي للأرض والتصحر والهدر المفرط للثروة المائية، وباعتبار أن الأرض والماء، المكومين الأساسيين للإنتاج الفلاحي، تحت سيطرة الملاكين العقاريين الكبار حاشية النظام المخزني، فقد أوصلوا البلاد لهذا الوضع الكارثي وفرطوا في السيادة الغذائية...

السياسات المتتبعة من طرف التكتل الطبقي السائد (وكيل الإمبرياليات - الكومبرادور سابقا) الذي أصبح يمارس السلطة التنفيذية مباشرة، ويستمر في التفويت والتفريط في الثروات والمؤسسات العمومية (منجزات حكومة عبدالله ابراهيم)،

والمواجهة تكون بالوعي الطبقي لكل الفئات والطبقات المتضررة بقيادة حزبها وفي إطار أوسع جبهة ممكنة.

النقاش الذي أعقب عرض الكاتب الوطني كان ثريا، حيث أغنت تدخلات الرفاق والمناضلين الأفكار الواردة في العرض، بالكشف عن المخططات الهدامة للكتلة الطبقية المهيمنة داخل التكتل الطبقي السائد، من قبيل سياسية السدود الفاشلة ونهب الأراضي والثورات المائية وتدمير المجال الغابوي و'المشاريع" الترفيهية على شاكلة المخطط الأخضر والسقي بمياه البحر المحلات الذي قد يجهز على الأراضي الخصبة خلال سنوات... مما يطرح علينا ضرورة التقدم في مهام إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية للتحرر الوطني...

هذا وقد تم بث أشغال الندوة مباشرة على الصفحة الرسمية للنهج الديمقراطي بالفيس بوك حيث كانت المتابعة والتفاعل متميزين.

عبد الواحد ناجم

منظمة العفو الدولية تطالب السلطات المغربية بوقف مضايقاتها للمدافعين عن حقوق الانسان

اتهمت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية، عبر نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا السيدة امنة البقالي، بممارسة التضييق والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الانسان والنشطاء من خلال تحقيقات جنائية لا أساس لها واتهامات زائفة في محاولة مخزية لإسكات الأصوات المنتقدة وتضييق الخناق على النشاط السلمي، ومن بين هؤلاء النشطاء سعيدة العلمي وإبراهيم النافعي وعبد الرزاق بوغنبور والمدون محمد بوزلوف الذي حكمت عليه المحكمة بورززات بشهرين حبسا نافذا في 4 ابريل الجاري بسبب تدوينة له يتضامن فيها مع الناشطة سعيدة العلمي.

ودعت المنظمة السلطات الى إطلاق سراع الناشطة سعيدة العلمي واسقاط جميع التهم الموجهة اليها ووقف التحقيقات والمحاكمات التي يتعرض لها النشطاء بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبيروانهاء محاكمة النشطاء بسبب انتقادهم للشخصيات العامة او مسؤولي الدولة او مؤسساتها ، وإلغاء جميع العقوبات المفروضة على خلفية إهانة المسؤولين العموميين والتشهير بهم.

الجمعية تطالب بالحقيقة والإنصاف في ملف المختطف أحمد برهيش بنموسى

وجه المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بتاريخ 31 مارس 2022 رسالة الى رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان بناء على شكاية توصل بها من عائلة المختطف احمد برهيش بنموسى (مجموعة شيخ العرب) يطلب فيها التدخل من اجل المعالجة الشاملة والعادلة لملف المختطف احمد برهيش بنموسى وذلك بالكشف عن الأسباب الحقيقة لوفاته ومكان دفنه وتسليم رفاته للعائلة، واعتذار الدولة عما اقترفته في حقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وانصاف ذوي الحقوق وفقا للمواثيق الدولية، وإقرار عدم الإفلات من العقاب ضمانا لعدم التكرار.

وحسب شكاية العائلة فان المختطف احمد برهيش تم اخطافه اول مرة في سنة 1964 وتم الحكم عليه في محاكمة مراكش الشهيرة ب 25 سنة حبسا نافذا. ثم تم اختطافه ثانية بعد العفو عنه في سنة 1977 اخبرت العائلة بوفاته دون تمكينها من جثمانه ومن الكشف عن الحقيقة المرتبطة باختطافه ووفاته.

في الحاجة إلى الاشتراكية

عبد السلام العسال

كلما ازداد الفقر في صفوف الكادحين/ات، وكلما اتسعت أشكال الحرمان والتهميش والإقصاء والظلم لتشمل ملايين الفقراء والفقيرات، وكلما انهار التعليم وساءت أحوال الصحة العمومية وانحسرت فرص الشغل وتشرد الناس من مساكنهم أو لم يجدوا، أصلا، مسكنا يحميهم من التشرد في الشارع، وكلما تعمقت الفوارق الطبقية وازداد الأغنياء اغتناء والفقراء فقرا بسبب تعمق الاستغلال والاضطهاد، كلما أصبحت الحاجة ماسة، أكثر فأكثر، للاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي مناقض للنظام الرأسمالي الحالي الذي ما جنت منه شعوب العالم، عموما، وطبقاتها العاملة خصوصا، إلا الحروب والتوترات والمجازر والكوارث والويلات.

وإذا كانت هذه الفكرة تنطبق على كل بلد يحكمه نظام رأسمالي، فهي تنطبق، كذلك، على بلدنا الذي يسيطر عليه نظام رأسمالي تبعي فاسد مستبد، هو المسؤول على تردي الأوضاع العامة ببلادنا، بسبب ما ينهجه من مخططات طبقية تقوم، في مجملها، على حماية وتأمين مصالح التكتل الطبقي السائد، على حساب مصالح الجماهير الشعبية العريضة التي يعصف، بحقوقها الأساسية في التعليم والصحة والسكن والشغل والعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.

فبسبب تلك السياسات الطبقية، أصبح ما يزيد على 24 مليون مغربي(ة) تحت عتبة الفقر، في ظل تنمية مستدامة مفقودة، إذ يحتل المغرب الرتبة 121 في سلم التنمية البشرية من أصل 189 دولة في العالم، وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2021،في حين أصبح التعليم العمومي رديئا للغاية ما جعل المغرب يحتل المرتبة 121 من أصل 140 دولة على الصعيد العالمي، (المرجع: مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي حول التعليم، موقع لكم الإلكتروني بتاريخ 30 أبريل 2021).

أما على مستوى الخدمات الصحية، فهي مهترئة وتعاني من تردي فظيع لا يقل خطورة على تردي وضعية التعليم، وتكفي الإشارة إلى أن المغرب صنف ضمن أسوأ عشرين دولة من حيث التمتع بالرعاية الصحية والرفاه، وفق مؤشر "انديغوويلنس" بسبب تدني جودة الخدمات الصحية، وعدم رضا المواطنين/ات عن مستوى الخدمات الصحية المقدمة بنسبة تفوق 80 ، بسبب النقص في الموارد المالية والبشرية وهشاشة البنيات التحتية والنقص في الأدوية والتجهيزات والمستلزمات الطبية، ما جعل المغرب يحتل المرتبة 112 ضمن 195 بلدا فيما يتعلق بمؤشر الولوج إلى الخدمات الصحية وجودتها، وفضلا عن الفساد المستشري في قطاع الصحة (الرشوة والزيونية والفوضى بشكل عام) فإن أخطر مشكل يعاني منه هو النقص المهول في الأطر الصحية، إذ لا يتجاوز عدد العاملين في القطاع العام الصحي 47 ألف موظف(ة)، ولا يتجاوز عدد الأطباء 46 طبيبا لكل 100 ألف نسمة (مقابل 70 في تونس و300 في فرنسا، وطبيب واحد لكل 150 نسمة في كوبا) و10 ممرضين لكل 10 ألف نسمة. وهو ما يجعل منظمة الصحة العالمية تصنف المغرب من بين 57 دولة تعاني نقصا حادا في الموارد البشرية، إذ يعاني المغرب من خصاص في الميدان الصحي لا يقل عن 6000 طبيب و9000 ممرض (المرجع: كتابات وتقارير وتصريحات الدكتور عزيز غالي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان).

أما على مستوى سوق الشغل فإنه لا يقل خطورة عن قطاعي التعليم والصحة، فانطلاقا من الإحصائيات الرسمية نفسها التي لا يعتد بها إلا بحذر، فإن معدل البطالة بلغ 12.3% في سنة 2021. وهو رقم رسمي لا يأخذ بعين الاعتبار الأوجه العديدة للبطالة المقنعة وهشاشة الشغل، وخصوصا الأشكال غير المألوفة للشغل، والعقود المحدودة جدا، والشغل لمدة قصيرة، والشغل بدون دخل، والشغل الناقص إلخ. والتي يتجلى بعضها في الاحصائيات التالية:

ارتفع عدد السكان في سن النشاط إلى 27.127.000 شخص سنة 2021، يوجد أكثر من 50% منهم خارج سوق الشغل، ويقدر عددهم ب 14.847.000.

أما خزان البطالة الرسمية فقد تغذ ى بأكثر من 400.000 من المعطلين الجدد، بحيث بلغ عدد السكان النشيطين المعطلين1.508.000، بمعدل 12.3% سنة 2021، وخصوصا وسط الشباب ما بين 15و24 سنة (31.8%) والنساء (16.5%)

وحاملي الشهادات (19.6%).

ومن مؤشرات هشاشة الشغل، ما أشارت إليه الإحصائيات الرسمية من أن معدل الشغل الناقص ظل مرتفعا (9.3%) وشمل أكثر من مليون شخص. كما أن أكثر من نصف النشيطين المشغلين (52,9%) لا يتوفرون على شهادة بسبب انقطاعهم المبكر عن الدراسة أو بسبب عدم الالتحاق بها أصلا، و10,5% يزاولون عملا عرضيا أو موسميا، وأكثر من 14% يمارسون شغلا غير مؤدى عنه، وربع النشيطين المشغولين (25%) فقط يستفيدون من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل (45,4% بالنسبة المأجورين)، وأكثر من نصف المأجورين 54,6(%) لا يتوفرون على عقود عمل تنظم علاقاتهم مع مشغليهم.

في ظل هشاشة الشغل هذه، تتعرض الطبقة العاملة إلى أشكال كثيرة ومتنوعة من الاستغلال الطبقي، بتواطؤ واضح من طرف الدولة مع الباطرونا الجشعة، نذكر منها على الخصوص، أن نسبة الشغل غير المؤدى عنه بلغت 14.2% سنة 2021 وهو ما يعني أن 1.530.000 شخصا يشتغلون بدون أي دخل، وأغلبهم بالوسط القروي (1.364.000 شخصا)،وأنال230.000 منصب شغل التي تم إحداثها سنة 2021 تشتمل على 33.000 منصب جديد غير مؤدى عنه، وخصوصا بالوسط القروي، وأن نسبة المقاولات التي تطبق قانون الشغل على علاته (فيما يخص الأجور والضمان الاجتماعي...) لا تتعدى 15% (حسب دراسة سابقة لوزارة الشغل) وأن ربع النشيطين المشغلين فقط (25%) هم من يتوفرون، سنة 2021، على التغطية الصحية المرتبطة بالشغل (37,4% بالمدن و7,9% بالقرى)، بينما 75% يوجدون خارجها،وأن نشيطاواحدامشتغلا من بين كل أربعة (24,4%) يستفيد من نظام للتقاعد (37,1% بالوسط الحضري و6,8% بالوسط القروي) وأن 45,4% فقط من مجموع المأجورين يتوفرون على عقود عمل، ويجسد عدد العاملين بقطاع "الفلاحة والغابات والصيد" وقطاع "البناء والأشغال العمومية" أدنى معدلات التعاقد، ب16,9% و17,8%على التوالي. أما معدلات تعاقد العاملين بقطاع "الصناعة" وقطاع "الخدمات" فتبلغ على التوالي 59,1%و 56,6%. (المرجع: تقرير أعده المناضل النقابي عبد الله لفناطسة، المختص في الحقوق الشغلية، أشار في نهايته إلى أن كل الإحصائيات سالفة الذكر واردة في المذكرة الإخبارية حول المميزات الأساسية للسكان النشيطين المشتغلين والمذكرة الإخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2021 الصادرتين عن المندوبية السامية للتخطيط).

يتضح مما تقدم، أن الأوضاع العامة بالبلاد تتسم بالمزيد من الانهيار بسبب ما ينهجه النظام المخزني من مخططات تخريبية لحقوق ومكتسبات شعبنا وجماهيره الكادحة، وخاصة حقه في العيش الكريم، ومعلوم أن هذه المخططات هي تطبيق حرفي لما تمليه عليه الأنظمة الامبريالية ومؤسساتها المالية التي يخضع لها، بشكل حرفي، بحكم تبعيته العمياء لها من موقع الضعف.

وتبين كل المؤشرات السياسية والاقتصادية أن هذه الأوضاع مرشحة إلى المزيد من التردي والانهيار، في ظل تغول الدولة البوليسية التي تعمل، عبر القمع والتضييق على المعارضين السياسيين والنقابيين، أفرادا وهيئات، وعلى نشطاء حقوق الإنسان، وعلى الصحفيين المستقلين والصحافة المستقلة، على إغلاق الحقل السياسي وتكريس هيمنة التكتل الطبقي السائد على الشأن السياسي لتأمين احتكاره للثروة وتمكينه من كل الشروط والفرص للمزيد من نهب وتهريب المال العام، في مقابل إثقال الجماهير الكادحة بالضرائب والعصف بقدرتها الشرائية عبر المزيد من الرفع المهول لأسعار المواد الأساسية التي تتطلبها الحياة الكريمة.

في ضوء هذه الأوضاع القاتمة، التي لا يتسع حجم المقال لإغنائها بمعطيات إضافية، يطرح سؤال الحاجة إلى الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي مناقض للنظام الرأسمالي، يقوم على توفير الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة للجميع، وعلى القطع مع استغلال الإنسان للإنسان، عبر القضاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وما ينتج عنها من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والاستعباد.

إن النظام الاشتراكي، بقدر ما هو مطلب أساسي لقوى التحرر بالنسبة لكل شعوب العالم، على قاعدة تحررها من نير الامبريالية العالمية، بقدر ما يجب أن يكون مطلبا سياسيا لليسار المغربي الحقيقي، وأساسا اليسار الماركسي بكل مكوناته وتياراته، وضمنها، أساسا، حزب النهج الديمقراطي، الذي أخذ على عاتقه مهمة الإعلان على حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات في مؤتمره الوطني الخامس المزمع تنظيمه في شهر يوليوز القادم.

إن هذا الحزب هو الذي سيكون مؤهلا لقيادة وتأطير نضالات الطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة لتحقيق التغيير الثوري وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية كجسر نحو النظام الاشتراكي المأمول من أجل تخليص شعبنا من واقع الاستغلال والاضطهاد والتهميش والإقصاء والتفقير والتجهيل والبؤس، وهذه المهمة بقدر ما هي ملقاة على مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي الذي يسارع الخطى جاهدا لتوفير كافة شروط إنجازها، بقدر ما هي، في نفس الوقت، ملقاة على عاتق كافة اليساريين/ات، وخاصة الماركسيين/ات منهم/ن، تيارات وأفرادا وجماعات، لتضافر الجهود من أجل إنجازها بشكل وحدوي مشترك، خدمة لطموح شعبنا في التحرر من تسلط النظام المخزني التبعي المستمر في تخريب بلادنا ورهنها للإمبريالية ولمؤسساتها المالية وللصهيونية التي أشرع لها كل الأبواب للتغول اقتصاديا وسياسيا وتجاريا وثقافيا في بلادنا.

العمل النقابي بين أعطاب الراهن وشروط البديل لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة

ينتظر خلال المؤتمر الخامس للنهج الديمقراطي الإعلان عن الحزب المستقل للطبقة العاملة ، وهي مناسبة تطرح ضرورة الاهتمام بالقضايا المحيطة بهذه المهمة التاريخية العظمى في بلادنا . ولعل من أبرز الإشكاليات والقضايا التي تطرح في سياق هذه المهمة ، نقاش العلاقة بين النقابي والسياسي . وهي قضية ذات أهمية كبرى لعدة اعتبارات نظرية وعملية . وأولها ضرورة التحديد الدقيق للمفاهيم المرتبطة بهما ، وطبيعة النضال المرتبط بكل حقل ، وأوجه التكامل بينهما. فإذا كان دور النقابي هو الصراع الاقتصادي للطبقة العاملة ، ودور السياسي في صراعها هوتحقيق هدف تمكين الشعب الكادح، المنتج الحقيقي، من السلطة ، فضرورة التخلص من النظام الرأسمالي للقضاء النهائي على استغلال الطبقة العاملة ، يفرض كما أكد كارل ماركس ضرورة تجاوز المنظور الاقتصادي للعمل النقابي إلى منظور يوسع دور النقابة إلى مستوى توعية الطبقة العاملة لتدرك أن مصالحها متناقضة مع مصالح الرأسمال ، وحصر النضال النقابي في الحدود الاقتصادية لا يعدو ان يكون صمام صدمات للنظام الراسمالي بل منقذا له في كثير حالات من الانهيار التام. ولذلك فتجاوز الوعي المزيف الذي تنشره البورجوازية بين أوساط العمال يفرض نضالا نقابيا بديلا يتجاوز أعطاب الحركة النقابية الراهنة ويدرج التكوين الفكري والتاطير العملي للمساهمة في انتقال العمال إلى مستوى الوعي الطبقي ، وليساهم العمل النقابي من خلال ذلك في توفير شروط بناء الطبقة العاملة لحزبها المستقل.

في إطار مناقشة هذه القضايا تخصص الجريدة ملف عددها هذا للعلاقة بين النقابي والسياسي في سياق الاستعداد لإعلان حزب للطبقة العاملة وعموم الكادحين ، وذلك من خلال ثلثة محاور متكاملة، أولها يتناول بالتحليل أعطاب العمل النقابي الراهن، وثانيها يطرح مقترحات العمل النقابي البديل، وثالث المحاور يعرض المنظور الماركسي للعلاقة بين النقابي والسياسي.

أعطاب العمل النقابي بالمغرب

عبد الحميد آمين

إن النهج الديمقراطي، أكثر من أي قوة سياسية أخرى، يعطي أهمية بالغة للعمل النقابي وسط الشغيلة على العموم ووسط الطبقة العاملة بصفة خاصة.

وهذا الاهتمام يرجع إلى خصائص الطبقة العاملة باعتبارها الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال والحاملة في نفس الوقت للمشروع الثوري المتجسد في قيادة عموم الجماهير الشعبية للتحرر من سيطرة الإمبريالية والكتلة الطبقية السائدة ـ المكونة من البورجوازية الكبيرة التابعة ومن ملاكي الأراضي الكبار ـ ولبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق بناء المجتمع الاشتراكي المجسد للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة، المدعومة من طرف عموم الكادحين/ات.

ومن أجل إنجاح المشروع التحرري للطبقة العاملة، لابد من توفرها على أداتين أساسيتين: حركة نقابية عمالية تقدمية ببعدها الطبقي المتميز والحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة الذي يضم إلى جانب الطلائع العمالية المناضلة والواعية، طلائع الفلاحين الفقراء والمعدمين وعموم الكادحين/ات، وكذا المثقفين الثوريين.

وفي منظورنا كنهج ديمقراطي، إننا نربط بقوة بين بناء الأداتين، ونعتبر أن "بناء حزب الطبقة العاملة والنهوض بالعمل النقابي التقدمي مسيرة واحدة". إننا واعين كل الوعي بأن العمل النقابي بأوضاعه وأعطابه الحالية لن يشكل الرافعة الضرورية للحفاظ على مكاسب الشغيلة وبالأحرى لتحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية الملحة، وهو بعيد كل البعد عن المساهمة في تحرر الطبقة العاملة من الاستغلال الرأسمالي الذي اكتسى طابع التوحش في السنين الأخيرة خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

ونسجل هنا بوضوح أن تعريتنا لأزمة العمل النقابي ولأعطابه ببلادنا ليست كما يفعل البعض من باب الشماتة فيه أو السعي لتبخيسه أو للدفع إلى النفور منه أو لمحاولة إيجاد بدائل عنه، وإنما من باب الغيرة على دوره الحاسم في تحسين أوضاع الشغيلة وفي بناء حزب الطبقة العاملة المنشود.

إن تعريتنا لأعطاب العمل النقابي تنطلق من منظورنا لمقومات العمل النقابي التقدمي المتجسدة أساسا في شعار "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها"وفي المبادئ الأصيلة للعمل النقابي (الوحدة، التضامن، الديمقراطية، الاستقلالية، التقدمية والجماهيرية)وفي القيم النضالية للعمل النقابي وفي الربط الجدلي بين العمل النقابي لتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية المباشرة والعمل النقابي ببعده الاستراتيجي الهادف إلى تخلص الطبقة العاملة من الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي والاجتماعي.

فما هي إذن أبرز أعطاب العمل النقابي ببلادنا؟

1/ التشتت النقابي كنقيض للوحدة النقابية: هذا التشتت تجسد في الانقسامات العمودية المتتالية التي أدت إلى توفر المغرب حاليا على حوالي 20 مركزية نقابية، في حين لم تكن لنا منذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل في 20 مارس 1955 إلى حين تأسيس حزب الاستقلال لمركزيته الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في 20 مارس 1960، سوى مركزية نقابية واحدة. وهذه الفترة عرفت أوج قوة الحركة النقابية العمالية (عدد المنخرطين/ات وصل في نهاية الخمسينات إلى 650.000 بينما يقدر عددهم اليوم بحوالي 400.000 فقط !!)، مع العلم أن العدد الإجمالي للأجراء/ات ارتفع بحوالي 4 مرات) وانتزاع العديد من المكتسبات تجسدت بالخصوص في سن قوانين مهمة لصالح الأجراء والأجيرات.

ونحن في النهج الديمقراطي، كما كنا من قبل داخل منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية، لازلنا متشبثين بأفق الوحدة النقابية التنظيمية في إطار مركزية نقابية موحدة، وبالوحدة النضالية النقابية على طريق الوحدة التنظيمية المنشودة. وهذا ما عبرنا عنه بالخصوص عند انطلاق العمل التنسيقي الثلاثي في 29 يناير 2014 بين الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل والذي امتد لاحقا للاتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي. ومع الأسف، فإن هذا التنسيق انفجر بعد أقل من 3 سنوات من تشكيله.

هناك مظاهر أخرى للتشتت النقابي تجسدت في التنسيقيات الفئوية المستقلة عن النقابات وفي الجمعيات المهنية.

إن التشتت النقابي شكل وبالا على الحركة النقابية ببلادنا؛ ويكفي أن نشير إلى أن من أبرز نتائجه تراجع التنقيب وضياع العديد من المكتسبات، إذ كل ما ازداد عدد النقابات كلما ضعف عدد المنقبين/ات وكلما ازداد التراجع عن المكتسبات. فأين نحن من شعار "بالوحدة والتضامن اللي بغيناه يكون يكون"؟ أين نحن من شعار "يا عمال العالم اتحدوا"؟ أين نحن من الشعارات الداعية إلى إقامة الجبهات النضالية؟

2/ ضعف التضامن النقابي: إن التضامن، كما نعرفه جميعا، هو جوهر العمل النقابي، فالتضامن بين الأجراء في المعمل والمنجم والضيعة والمؤسسة التعليمية أو الصحية أو البنكية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية هو جوهر العمل النقابي القاعدي. والتضامن على مستوى القطاع أو المنطقة أو البلاد أو على الصعيد الإقليمي أو الدولي، هو أساس بناء الجامعات والنقابات الوطنية والاتحادات المحلية والجهوية والمركزيات النقابية والاتحادات النقابية الدولية. ونسجل اليوم بمرارة أن التضامن مابين النقابيين/ات والتضامن بين النقابات قد خفتا بشكل كبير مما يسهل على الباطرونا والدولة مهمة الانفراد بالنقابات كل واحدة على حدة والنجاح في مواجهة نضالاتها.

3/ تفشي البيروقراطية في صفوف النقابات وعلى جميع المستويات: قيادات المركزيات النقابية والتنظيمات القطاعية والترابية والموازية، ومع الأسف حتى على مستوى النقابات القاعدية. ويتم ذلك على حساب العلاقات الديمقراطية المفترض انتشارها في صفوف النقابات التي يجب أن تكون مدرسة للديمقراطية.

ولابد من التأكيد على ضرورة تصدي المناضلين/ات، المخلصين للطبقة العاملة ولشعار "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها "، للعلاقات البيروقراطية السائدة في التنظيمات النقابية، مع التنبيه إلى أن هذا الصراع يجب خوضه بالأساليب الملائمة الهادفة إلى تسييد العلاقات الديمقراطية باللجوء إلى إبراز البدائل الديمقراطية للممارسات البيروقراطية، بعيدا عن الصراعات الفوقية التي غالبا ما تؤدي إلى عزل المناضلين/ات الديمقراطيين وتعزز مكانة البيروقراطية داخل النقابة.

4/ انتشار وسيادة تبعية النقابات للدولة، للباطرونا وللقوى السياسية ضدا على مبدأ الاستقلالية عنهم. يضاف لذلك أحيانا التبعية للقوى الإمبريالية من خلال ربط العلاقات بشكل مباشر مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبشكل غير مباشر من خلال الانتماء لاتحادات إقليمية ودولية ذات العلاقات الحميمية مع المؤسسات الإمبريالية. إن الاستقلالية النقابية من المبادئ الأساسية للعمل النقابي وهي لا تعني استنكاف النقابة عن اتخاذ مواقف سياسية أو حرمان النقابيين/ات من اتخاذ مواقف سياسية أو حرمان النقابيين/ات من الانتماء لأحزاب سياسية. إنها تعني بالأساس اتخاذ المواقف، بما فيها السياسية، انطلاقا من مصلحة العمل النقابي.

5/ تراجع الهوية التقدمية للعمل النقابي: سأتحدث هنا بالأساس عن الاتحاد المغربي للشغل. كانت التقدمية ولا زالت نظريا إحدى المرتكزات الأساسية للعمل النقابي بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل؛ وهو ما كان يدفع هاتين المركزيتين إلى اتخاذ مواقف إيجابية من النضال في سبيل إقرار الديمقراطية ومناهضة الامبريالية بل ومن الاشتراكية نفسها. وفيما يخص الموقف من مختلف الدساتير الممنوحة التي عرفتها بلادنا، لقد ظل الاتحاد المغربي للشغل يصوت ضدها أو على الأقل يترك لأعضائه صلاحية اتخاذ الموقف المناسب منها حسب قناعاتهم الخاصة ودون إكراه؛ في حين أصبح الاتحاد المغربي للشغل، الذي ظل في عهد المحجوب بن

يتبع ص 10

العمل النقابي البديل أهم أهدافه ووسائله

عبد الله غميمط

النقابة هي منظمة جماهيرية مفتوحة في وجه كل العمال والعاملات بالقطاع العام والخاص بغض النظر عن معتقداتهم الدينية والفكرية والسياسية، وتهدف الى تأطيرهم وتكوينهم في اتجاه حماية حقوقهم وتعزيز مصالحهم المادية والمعنوية.

*واقع العمل النقابي بالمغرب

إن متابعة الحركة النقابية في المغرب ووقوفا على مختلف التجارب النقابية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال الشكلي إلى اليوم، وتحليلها يمكن أن نؤكد بعض مظاهر الأزمة المتفق عليها بين عموم القراءات النقدية :

- تربع الخطوط البورجوازية على قيادة الحركة النقابية المغربية.

- تقلص القاعدة الإجتماعية للنقابات العمالية، حيث انتقلت من عضوية حجمها يبلغ 600 ألف عضوة وعضو في بداية الستينيات (نقابة واحدة) إلى عضوية بحجم 200 ألف عضوة وعضو (35 نقابة)

- تراجع الدور التأطيري والتعبوي للنقابات في المعامل والضيعات والإدارات والمؤسسات العمومية.

- عدم تثبيت السبورات النقابية داخل مقرات العمل كواجهة للتعريف بالنقابة ودورها وأنشطتها والتعبئة للمحطات النضالية.

- عدم توزيع بيانات ومنشورات المحطات النضالية والتواصل مع العمال والموظفين داخل مقرات العمل أوعند الدخول والخروج من العمل

- عدم عقد اجتماعات منتظمة لهياكل النقابة، والقيام بذلك فقط عند وقوع مشكل مع المشغل،

- عدم الدعوة الى جموعات عامة بالمقرات النقابية ومنخل الصياغة قرارات قاعدية،

- غياب إعلام نقابي (جريدة ورقية للنقابة، موقع إلكتروني يحين بشكل دوري ويغطي باستفاضة كل معارك ومشاكل العمال والموظفين، ويقوم بالتعبئة والتحريض على الصمود والنضال من أجلف رض المطالب.

- هيمنة الكولسة والبيروقراطية في علاقة القيادات المتنفذة داخل التنظيمات النقابية مع القواعد النقابية.

- وضع الانتخابات المهنية أكبر رهان لدى القيادات النقابية،

- إفراغ النقابة من المضمون الطبقي في صراعها مع المشغلين (دولة وباطرونا)، وارتكازها على مبادئ الشراكة والتعاون الطبقي من أدى إلى اندماج القسم الأكبر من الحركة النقابية في البنيات السياسية والإقتصادية القائمة.

- وأمام هول سياسة الطرد الجماعي للعمال والعاملات عبر الاغلاقات غير القانونية للمعامل والضيعات ومقاولات الخدمات، العدوان المنهج للباطرونا والادارات والمؤسسات العمومية على كل معارك وأجهزة الفعل النقابي المكافح، ردود أغلب القيادات النقابية تبقى في حدود البعد اللفظي ولا يترجم إلى فعل ميداني وتعبئة جماعية للقواعد النقابية والمهنية من أجل نصرة المطرودين والموقوفين، والقيام بحملات تضامن حقيقية أفقيا وعموديا .

- تداخل الحزبي والنقابي في العديد من التجارب النقابية المغربية ، من خلال هيمنة مواقف الحزب على النقابة في مختلف وضعياته (معارضة / حكومة) ، واستخدام الاحزاب المخزنية والبورجوازية العمل النقابي كقاعدة خلفية وواجهة في صراعها على مواقع النفوذ الحكومي وامتداداته في البرلمان ومجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

- غياب الموقف الجدلي للعمل السياسي في علاقته بالعمل النقابي، مما يضع العديد من النقابيين في موقف عدائي مع العمل السياسي التقدمي بدعوى حياد النقابة، أو في وضعيات أخرى اندماج نقابات برمتها في أحزاب، وتبنيها لمواقفه دون احترام للاستقلالية والتعددية السياسة.

- ارتفاع منسوب الاستغلال والتعسفات على العمال والموظفين من طرف أرباب عملهم ومعاونيهم، مقابل ارتفاع أرباح المشغلين وعائداتهم في سوق المال والعمل، - فرض أجنداتهم الطبقية على الدولة (دستور 2011 تراجع عن مجموع المكتسبات الاجتماعية للعمال والكادحين (التعليم والصحة والشغل) مقابل انحيازه للرأسمال.

- فرض تخريبات متتالية لكل مكتسبات الطبقة العاملة في العقود السابقة (الأنظمة الأساسية للعديد من القطاعات الاستراتيجية، وتعويضها بأنظمة تشرعن التعاقد والطرد والهشاشة وتضيق على ممارسة الحريات النقابية (oncf, one ,, ONT ...)

- تفكيك كل أنظمة التقاعد المرتبطة بقطاعات إستراتيجية وتفويت العمال لصندوق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الذي يتميز بأضعف المعاشات.

- إضعاف كل منظومات الحماية الإجتماعية للعديد من القطاعات

وانطلاقا من تردي الأوضاع المهنية والإجتماعية للطبقة العاملة مقابل نفوذها الإجتماعي ودورها الإقتصادي وقدرتها النضالية على خوض الصراع ضد البورجوازية، لا يمكن تطوير مهامها وأدوارها في المجتمع، إلا ببناء عمل نقابي بديل له أهدافه ووسائله.

* أهداف العمل النقابي البديل

بداية يجب على النشاط النقابي العمالي أن يرتكز على مبادئ الحركة النقابية والاحتكام إليها ف يكل النشاط النقابي (تأسيس مكاتب نقابية، عقد جموعات عامة، قرار الإضراب، التعبئة، التواصل، الإعلام، التفاوض النقابي، الإعلان على النتائج وتقييمها،.)، لتحقيق تقدم كمي ونوعي في مسار الفعل النقابي.

اعتبارا أن الطبقة العاملة هي الطبقة الإجتماعية الأكثر عددا، والتي تخضع للإستغلال المستمر، فعملها النقابي يهدف إلى :

- تنظيم صفوفها وتوحيدها داخل الوحدة الانتاجية أو عبر ربوع الوطن.

- تمتيع العمال والعاملات بالتربية العمالية المبنية على النضال الوحدوي والتضامن العمالي.

- فرض التفاوض النقابي وتحصين المكتسبات واسترجاع كلما فقدته الحركة النقابية.

- لا مجال للشراكة والتعاون مع الرأسمال، بل خوض الصراع ضده حتى انتزاع الحق في التنظيم النقابي والذود عن الحريات النقابية والسياسية.

- ربط نضالات الطبقة العاملة بنضالات المجتمع حول قضاياه الحيوية.

- التسيير الديمقراطي للمعارك النقابية والعمالية دون وصاية أو مغامرة.

- التسييس التقدمي للطبقة العاملة من أجل تنمية حسها الطبقي والرقي به الى وعي بذاتها،

- توسيع النفوذ التنظيمي للعمل النقابي الديمقراطي الوحدوي والمستقل عن الدولة وأحزابها والباطرونا.

- تحقيق تراكمات نضالية وتنظيمية إيجابية.

- تحسين شروط عملها وتحقيق مكتسبات مادية واجتماعية.

- تحقيق الإشراف العماليا لفعلي والديمقراطي على المرافق الإجتماعية (تعاضديات، مصحات، مرافق التخييم، ...)،

- الإهتمام بالشباب والمرأة وادماجهم بشكل خلاق داخل النشاط النقابي.

*وسائل العمل النقابي البديل

أمام هذا الوضع المأزوم للحركة النقابية برمتها واندماجا لقسم الكبير منها في البنيات السياسية والإقتصادية القائمة على أرضية الشراكة والتعاون الطبقي وتخليها عن أدوارها الأساسية في صفوف العمال والعاملات بالوحدات الصناعية والفلاحية والخدماتية، وتأثرها الكبير والعميق داخل المجتمع، حيث اختلت موازين القوى بين الطبقة العاملة ونقيضها وتحول العمل النقابي الى أداة لخدمة الباطرونا ومصالحها والجهات المتنفذة داخل المركزيات النقابية . ونتيجة العدوان الطبقي الذي تمارسه الدولة على كل المكتسبا تالتاريخية للطبقة العاملة وفي مقدمتها الحريات النقابية وكل المطالب المادية والتشريعية وتراجع قوتها.

نحن الآ نقبل الغد بحاجة إلى انتفاضة حقيقية في العمل النقابي تنطلق من الانتصار لنقابة الصراع الطبقي وكل المبادئ المرتبطة بهذا الخطا لعمالي من خلال التشبث والاحتكام لمبادئ الحركة العمالية في شموليتها المتمثلة في : الجماهيرية، الديمقراطية، التقدمية، الإستقلالية، الوحدة والتضامن.

كما يجب على التنظيمات العمالية وضع العمل النقابي ضمن أولويات مهامها النضالية خدمة لمهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

وسعيا لتصحيح أوضاع الحركة النقابية العمالية وأدوات نضالها لابد من المداخل التالية :

- رد الإعتبار للعمل النقابي يستوجب على كل المناضلين والمناضلات المؤمنين بحزب الطبقة العاملة ودوره في الصراع الطبقي حاليا ومستقبلا (الذود عن مصالح الطبقة العاملة بكل عنفوان وإخلاص في أفق دك أسس الاستغلال والاستبداد، وبناء بديل بمضمون طبقي) الإنخراط بمبدئية في العمل النقابي والعمل بصبر وتفاني على توسيع قاعدته في كل فئات الشغيلة (عمال وفلاحين كادحين وموظفين ومستخدمين) والدفاع عنه ضد كل تبخيس أوتشكيك في أدواره الطلائعية.

- تسييد العمل النقابي القاعدي في كل البنيات النقابية الحاملة للحد الأدنى من مبادئ الحركة النقابية، والتواجد الدائم والمستمر في قلب معاركهم النضالية والاجتماعية في احترام لكل مقومات الديمقراطيةا لنقابية في صياغة القرارات النضالية والتنظيمية،

- فتح المقرات النقابية بشكل دائم وانجاز تكوينات نقابية وقانونية للعمال والعاملات،

- عقد الجموعات العامة كشكل من الأشكال الديمقراطية لإتخاذ قرارات نضالية أو تنظيمية،

- تفعيل التضامن العمالي مع كل ضحايا الطرد والاعتقال والتضييق في صفوف العمال والعاملات، والتشهير بكل الأعمال العدوانيةا لمنتهجة من طرف الباطرونا اتجاه المناضلين النقابيين والعمال،

- إقرار القيادة الجماعية للبنيات التنظيمية للطبقةالعاملة (اتحادات محلية أو جهوية، مكاتب نقابية) ...

- إرساء برامج مستمرة للتكوين القانوني والنقابي والسياسي مما سيمكن من فرز أطر نقابية متمرسة وطليعية في قيادتها للمعارك.

- التدبير الشفاف والديمقراطي لمالية النقابة وممتلكاتها .

- إرساء ثقافة التضامن العمالي بين العمال في الاقليم والجهة ووطنيا، وخلق صناديق التضامن لها، تستعمل مالياتها لدعم معاركهم (إضرابات طويلة، طرد عمال وعاملات، نقابيين معتقلين ..) ومساعدة العمال والعاملات في الوضعيات الصعبة (مرض،موت،...)

- توحيد النضالات العمالية وخلق شروط حقيقية للتعبئة من أجل انجاحها وتحقيق مكتسبات مهنية واجتماعية تعطي معنى للنضال النقابي وتجذب الفئات المتردد ةوالبعيدة عن العمل النقابي.

واخيرا، يبقى العمل النقابي المدرسة الأولى للصراع الطبقي، ففيها يتم إعدادالطلائع للقيام بواجبها السياسي، وبها يتم فك أغلال العمال والعاملات، فنعتني بها ونعطيها قيمة في أوساط المناضلين والمناضلات.

النضال النقابي والنضال السياسي: أية علاقة من المنظور الماركسي

جمال براجع

تكتسي علاقة النضال النقابي بالنضال السياسي أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الماركسية سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي. وقد اثارت هذه العلاقة ومازالت تثير الجدل والنقاش. ومن شان فهم هذه العلاقة فهما صحيحا كعلاقة جدلية أن يساهم في تطور الممارسة النضالية للحركة الماركسية وللحركة العمالية الثورية نحو تحقيق أهدافها في بناء القوة الطبقية العمالية المنظمة القادرة على إسقاط الرأسمالية وبناء الاشتراكية.

المنظور الماركسي للعلاقة بين النضال النقابي والنضال السياسي

لا يمكن فهم علاقة النضال النقابي بالنضال السياسي بشكل علمي إلا ضمن التصور الماركسي العام للصراع الطبقي كصراع بين راس المال والعمل المأجور، أي بين الطبقة البرجوازية الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة العاملة التي لا تملك سوى قوة عملها التي تبيعها للرأسمالي مقابل اجر، وتتعدد حقول ووسائل هذا الصراع.

فالطبقة العاملة تخوض هذا الصراع في حقله الاقتصادي عبر النقابة وفي حقله السياسي عبر حزبها الثوري المستقل وفي حقله الأيديولوجي عبر مختلف وسائل الدعاية والتحريض الحزبية والنقابية وغيرها.

وتعتبر النقابة أولى اشكال وأدوات تنظيم ونضال الطبقة العاملة ضد الاستغلال الرأسمالي. وقد ظهرت أنويتها الأولى في بدايات نشأة الطبقة العاملة وخاصة في إنجلترا مهد الثورة الصناعية وتطورت لتشكل تجمعات عملية مهنية (التريديونية) ركزت في نضالها على الرفع من سعر قوة العمل عبر رفع الأجور وتقليص ساعات العمل.

وقد رأى ماركس في هذه الاشكال الأولى للحركة النقابية الخلايا الأولى لتنظيم الطبقة العاملة معتبرا إياها افرازا موضوعيا ملازما لظهور الصناعة الكبرى وتشكل الطبقة العاملة وتموقعها في وتجمعها في مصانع وأوراش كبرى، عكس اشتراكيو ذلك الوقت ومنهم برودون الذين كانوا يزدرون النقابات ويعتبرونها مضيعة للجهد والوسائل.

ورغم تأكيد ماركس على أهمية وضرورة النقابة فإنه بيّن أن نتائجها تبقى محدودة بالحدود التي يرسمها النظام الرأسمالي نفسه، ولا تؤدي الى القضاء على أساس الاستغلال الرأسمالي القائم على العمل المأجور وسرقة فائض القيمة من العمال، بل فقط الى تلطيفه داعيا الى تجاوز النضالات الجزئية من أجل الأجر العادل الى النضال من أجل الغاء العمل المأجور.

وقد وضح ماركس هذه الفكرة في رسالته حول النقابات للمؤتمر العمالي الأول بجنيف في 1866 حيث قال :إضافة الى عمل النقابات المباشر الموجه الى ضد مناورات راس المال المزعجة ،على هذه النقابات أن تناضل الآن وبكل وعي بوصفها مراكز لتنظيم الطبقة العاملة بغية تحقيق هدفها الأسمى والمتمثل في التحرر الجذري. وعليها أن تساعد كل حركة اجتماعية وسياسية تنحو هذا المنحى...وهدفها هو السعي لتحرير ملايين العمال الذين يتعرضون للازدراء".

هكذا اذن يؤكد ماركس على أهمية النقابات وضرورتها لتنظيم العمال لمواجهة شطط رأس المال، لكنه دعاها الى تسخير قوتها المنظمة لتحرير الطبقة العاملة تحريرا تاما والى ربط نضالها بالحركات الاجتماعية والسياسية التي تناضل ضد الرأسمالية، أي إلى تجاوز تصورها النقابي الضيق والانفتاح على الصراع الطبقي كصراع سياسي للسيطرة على السلطة السياسية؛ وهذه السيطرة لن تتم بالنسبة للطبقة العاملة الا إذا انتظمت سياسيا في حزبها المستقل.

وقد عرفت الحركة النقابية العمالية تطورات كبيرة في ارتباط بتطورات الصراع الطبقي في أوروبا بين الطبقة العاملة والبرجوازية وبالتطورات التي عرفتها الرسمالية في سياق تحولها الى مرحلتها الامبريالية في أواخر القرن 19 م. ومن أبرز هذه التطورات ظهور وسيادة الاتجاهات الاقتصادوية التي ارتبطت من جهة بتشكل ارستقراطيات عمالية تستفيد من الريع الرأسمالي و بصعود وهيمنة الاتجاهات الإصلاحية البرجوازية الصغرى داخل الحركة الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا والتي نهجت سياسة السلم والتوافق الطبقي مع البرجوازيات الحاكمة والمسيطرة. الشيء الذي حرم الطبقة العاملة من أدواتها النقابية والسياسية لصراعها ضد الرأسمال. وبالتالي تم الفصل بين

النضال النقابي والنضال السياسي وإعطاء هذا الأخير مضمونا برجوازيا رجعيا.

وقد واجه لينين النزعة الاقتصادوية كاتجاه برجوازي صغير داخل الحركة العمالية بكل قوة وحزم وخاصة في كتابه "ما العمل"، اذ اعتبرها "تحطيما تاما للوعي من طرف العفوية". فعكس ما تدعيه الاقتصادوية فان الحركة العفوية للطبقة العاملة لن تؤدي إلا إلى الخضوع للأيديولوجية البرجوازية أي إخضاع العمال فكريا للبرجوازية من خلال اقتيادهم نحو السياسة التعاونية والسلم الاجتماعي مع البرجوازية. وقد أبرز لينين أن مهمة الحركة الاشتراكية الديمقراطية هي أن "تحمل للطبقة العاملة وعي وضعها ووعي رسالتها". أي ان تحمل اليها ليس الوعي الاقتصادي الحسي بظروف معاناتها واستغلالها وكيفية انتزاع مطالبها وتحسين شروط عملها، بل الوعي الطبقي السياسي لتتحول من طبقة في ذاتها الى طبقة لذاتها. وهذا غير ممكن الا ببناء حزبها السياسي المستقل الذي يقودها كهيئة أركان في صراعها من أجل القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية. وسيرورة البناء هاته لا يمكن ان تتم إلا في معمعان الصراع الطبقي بمختلف مستوياته وحقوله، وليس ميدان النضال الاقتصادي النقابي وحده رغم أنه هو المدرسة الأولى التي تتعلم فيها الطبقة العاملة التنظيم والنضال والتضحية وتكتسب فيها الخبرات والوعي الطبقي الحسي الضروري لتبلور وتطور وعيها الطبقي السياسي.

نستخلص مما سبق أن النضال النقابي/الاقتصادي ضروري بالنسبة للطبقة العاملة من أجل انتزاع مكتسبات وإصلاحات وكمدرسة للتنظيم والنضال ومراكمة الخبرات والوعي.لكن يجب ان يرتبط هذا النضال بشكل جدلي مع نضالها السياسي، والايديولوجي أيضا، عبر حزبها السياسي المستقل من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية كشرط للتحرر وبناء الاشتراكية.

العلاقة بين النضال النقابي والنضال السياسي في الحالة المغربية.

اتخذ تطور الحركة النقابية في المغرب، منذ الاستقلال الشكلي إلى الآن، مسارين خطيرن شكلا، ومازالا، عائقا أمام تنظيم الطبقة العاملة وتطور الوعي الطبقي للتحرر من وطأة الاستغلال الرأسمالي أو على الأقل التخفيف منه. وقد تسببا في إضعافها وتشتيتها وتجريدها من سلاح نضالها الاقتصادي أي النقابة بإفراغها من مضمونها النضالي الطبقي.

- المسار الأول هو مسار هيمنة ارستقراطية عمالية في الاتحاد المغربي للشغل استفادت من علاقاتها مع الباطرونا والنظام لمراكمة الامتيازات وخصوصا عبر الريع النقابي. وقد فرضت هذه الارستقراطية نظاما بيروقراطيا في المركزية حولها من أداة للصراع الطبقي تخدم مصالح العمال وتربط نضالهم بالنضال العام للشعب المغربي من أجل التحرر والديمقراطية الى أداة للتعاون والعمالة الطبقية للبورجوازية مقابل الامتيازات والترقي الاجتماعي لعناصرها؛ ويعرف هذا النوع من النضال بالنضال النقابي "الخبزي".

-المسار الثاني هو مسار الهيمنة السياسية على الحركة النقابية. وتمثله على الخصوص مركزية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التابعة لحزب الاستقلال التي انشقت عن الاتحاد المغربي للشغل في سنة 1961 ومركزية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي انفصلت بدورها عن الاتحاد المغربي للشغل في سنة 1978 وأصبحت تابعة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والان تحت هيمنة المؤتمر الوطني الاتحادي. وقد انفصلت عنها الفيدرالية الديمقراطية للشغل تحت هيمنة الاتحاد الاشتراكي. وظهرت الى جانبها مركزية الاتحاد الوطني للشغل التابعة لحزب العدالة والتنمية، دون الحديث عن نقابات أخرى لكن لا وجود فعلي لها في الواقع. هذه الهيمنة جعلت النقابة رهينة للقرار السياسي للحزب المهيمن عليها في علاقته بالسلطة والبرجوازية، يوظفها في إطار الصراع السياسي المتحكم فيه طبعا، لتحسين شروط التفاوض مع النظام قصد انتزاع مكاسب سياسية حزبية وخصوصا ما يتعلق بالتمثيلة في مؤسسات النظام. هذا دون إغفال الاستفادة المادية للفئات المتنفذة داخل هذه المركزيات من الريع النقابي والتواطؤ مع الباطرونا مما ساهم في ترقيها الاجتماعي على حساب العمال/ات.

ان خطورة الهيمنة البيروقراطية والسياسية على الحركة النقابية تكمن في تجريد الطبقة العاملة، سواء المنتمية نقابيا أو تلك غير المنتمية، من السلاح النقابي الضروري للدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية وتحصين مكتسباتها في وجه الهجوم البرجوازي الرأسمالي المتوحش وتعسفات الدولة البرجوازية، وجعلها خاضعة ضعيفة ومشتتة وغير منقبة لا تقوى على النضال والصمود والدفاع عن نفسها بالشكل الذي يحمي وجودها ومكتسباتها. كما تكمن في فقدان ثقة أغلب العمال/ات في النضال النقابي بسبب الممارسات المشينة للبيروقراطية في التلاعب بالملفات المطلبية والتواطؤ مع الباطرونا في إجهاض المعارك العمالية مقابل الامتيازات والريع النقابي، الشيء الذي يفسر إلى حد كبير إحجام أغلب العمال/ات عن الانخراط في النقابات حيث لا تتجاوز نسبة التنقيب حاليا في المغرب 6 على أبعد تقدير. فالبيروقراطية بجميع أشكالها تشكل امتدادا للفكر البرجوازي وسط الطبقة العاملة. والتخلص منها ليس سهلا لكنه ضروري إذا ارادت الطبقة العاملة أن تقرر مصيرها وأن تأخذ زمام أمورها بيدها. وإلا ستبقى تحت رحمة الاستغلال والقهر الرأسمالي.

خلاصة عامة

ان النضال النقابي وفق التصور الماركسي هو أحد واجهات وأدوات الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة. وهو يرتبط جدليا مع النضال السياسي والايديولوجي. ولا يمكن لهذا النضال أن يكون فاعلا ومؤثرا في سيرورة تطور الوعي الطبقي للطبقة العاملة وصراعها العام ضد الرأسمالية إلا إذا كان مؤطرا وموجها بأيديولوجيتها أي الاشتراكية وبأهدافها المرحلية والاستراتيجية في القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية في أفق المجتمع الشيوعي. ولن يتحقق ذلك إلا إذا امتلكت الطبقة العاملة حزبها السياسي المستقل. هذا الحزب وحده بإمكانه بناء تمفصل سديد بين أدوات الصراع الطبقي للطبقة العاملة من جهة وبينها وبين مختلف التنظيمات الذاتية للجماهير الشعبية بما يحترم استقلاليتها وبما يخدم التغيير الثوري الحقيقي وضمان نجاحه.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

فلسطين والإدانة الأوروبية

قلق الاتحاد الأوروبي من التصعيد في الضفة المحتلة مثير للازدراء، فالقلق بالتأكيد لم يكن يوما إجراء، والاعتداء

الواضح والمتكرر من طرف ضد آخر لا يمكن تسميته بالتصعيد، هذا بالطبع إلا إذا كان الاتحاد الأوروبي، الذي ساهمت العديد من دول الأعضاء في زراعة المشروع الصهيوني في المنطقة.

منذ مئات السنين، قتل المستعمرون الأوروبيون وعذبوا الملايين حول العالم، وكذلك منذ عدة عقود، قتل الفاشيون الأوروبيون واضطهدوا ملايين من اليهود وغيرهم من أعراق وجنسيات مختلفة، بحيث كنا أمام جريمة إبادة كبرى، أي قتل الفاشية الأوروبية لليهود وغير اليهود في المحرقة، الذين يرى ورثتها اليوم في المنظومة الأوروبية، أن بإمكانهم تعويض هذه الجريمة، بمنح الحركة الصهيونية مساحة آمنة للتنكيل بالآخرين، على هذا الأساس كان بإمكان الصهاينة غزونا، وتهجيرنا وقتلنا.

موقف الاتحاد الأوروبي ومجموع دوله الأعضاء من العدوان الصهيوني هو دعمه، لا لبس في ذلك، وما انتقاداته المخففة للكيان الصهيوني إلا جزءًا من سياق ترى فيه النظم الأوروبية ذاتها، حارسًا على مصالح وأمن ومستقبل العدو الصهيوني، فتخشى من مغبة "تطرفه" في العدوان، وتضغط عليه لكي يحافظ على منسوب قمع قابل للاستدامة، أن يقتلنا بهدوء، ودون إحراج لحكومات دول الاتحاد أو غيرها.

ليس من المنتظر أن يقف الاتحاد الأوروبي، موقفًا جديًا من جرائم الاحتلال على أرض فلسطين، كما أنه لم ولن يفعل تجاه جرائم الغزاة الأمريكيون، وكما يواصل الاتحاد تغطية جرائم دوله وشركاته المنخرطة في استغلال وقتل ونهب شعوب العالم؛ فنحن الفلسطينيون والمناصرون لقضية فلسطين والقوى المنظمة المنخرطة في النضال ضد المشروع الصهيوني، موضع رهاننا ليس تعديل منطوق الموقف الأوروبي أو الدولي، ولكن إعادة بناء توازنات هذا العالم، وهي مهمة قد تبدو مستحيلة إلا إذا نظرنا لها انطلاقا من فلسطين وقضيتها، كنموذج للنضال في وجه منظومة الهيمنة العالمية، كل نقطة ينكسر فيها العدوان الصهيوني ولو عند حاجز في شمال أو جنوب الضفة أو على أبواب قرية في النقب... هي نقطة خسارة للمنظومة الاستعمارية بأكملها، وهذا لا يقتصر على فلسطين، ولكن على كل بقعة يمضي فيها النضال الإنساني ضد الوحشية الاستعمارية في مسيرته، ولكن دور فلسطين المتقدم في هذا الصراع، يتصل بدور عدوها المتقدم في منظومة العدوان، وبالأمل الذي صنعه شعب فلسطين بصموده الطويل أمام ورثة قرون من الاستعمار والظلم والاستبداد والوحشية.

الحرية الفورية للأسير الفلسطيني أحمد مناصرة

الأسير الفلسطيني "أحمد مناصرة" 20 عامًا، من القدس، اعتقله الاحتلال طفلاً وهو لا يتجاوز 13 عاماً، وتعرض لتعذيب شديد أثناء الاعتقال وخلال التحقيق حاول الاحتلال إجباره

تحت سطوة التعذيب على الاعتراف بأشياء لم يرتكبها وكان يرد دائماً بجملة "مش متذكر" .

تخيل أن أحمد تم اعتقاله وهو طفل واليوم أصبح شاباً داخل سجون الاحتلال، فقد دخل عامه الثامن معتقلاً كل ذنبه أنه ولد فلسطيني في وطن محتل.

ضاعت طفولة أحمد وبرائته داخل زنازين الاحتلال واليوم يضيع شبابه بين أسوار السجن ولم نسمع أية منظمة حقوقية ممن تدافع عن حقوق الحيوان حتى تدين حالة أحمد ووضعه وعمره الذي ضاع طفلاً وشاباً.

الجديد أن الاحتلال ينوي محاكمة "أحمد" هذا الشهر، بعد سبع سنوات من الاعتقال على جرم لم يرتكبه عندما كان طفلاً.

يرجى منكم الاهتمام في حملة المطالبة بالإفراج الفوري عن الطفل الذي أصبح شاباً في سجون الاحتلال قبل أن يضيع شبابه أيضاً بين زنازين المحتلين.

لا هيئة ولا منظمة تعنى بحقوق الانسان او بحقوق الطفل انتبهت لقضية هذا الطفل المقدسي الذي افنى جورا زهرة طفولته داخل سجون الاحتلال الصهيوني. وحتي عربيا لم يسبق ان تعرض احد لقضية اعتقاله الجائر بالتعريف والتضامن. اليوم وقبل ان يقضي في حقه" القضاء" الصهيوني بالمزيد من سنوات الاعتقال المطلوب حملة عربية وعالمية لاطلاق سراحه.

ونحن في حزب النهج الديموقراطي وايمانا منا بمركزية القضية الفلسطينية في تفكيرنا السياسي واعتبار لكونها قضيتنا الوطنية ندعو كل الهيئات الحقوقية المغربية والتنظيمات الداعم للشعب الفلسطيني الدعوة والانخراط في حملة من اجل الاطلاق الفوري لسراح الشاب احمد مناصرة.

تتمة مقال أعطاب العمل النقابي بالمغرب

الصديق يندد بالديمقراطية المزيفة، يتناغم مع مواقف بعض الأحزاب الرجعية ضدا على مبادئه الأصيلة وعلى مواقف التوجه الديمقراطي داخله. هذا التراجع للهوية التقدمية للعمل النقابي يبدو جليا من خلال تركيز الملفات المطلبية على المطالب الاقتصادية والاجتماعية وغياب المطالب ذات البعد السياسي.

6/ تراجع جماهيرية العمل النقابي الذي يتضح من خلال عزوف الشغيلة عن العمل النقابي المتجسد في الضعف الملحوظ للعدد الإجمالي للمنخرطين/ات داخل النقابات وضعف مهول للانخراطات في صفوف الفئات العمالية المقهورة والتي تعيش أوضاع الهشاشة مثل العمال الزراعيين وعمال البناء والأشغال العمومية والفلاحين الكادحين والصناع التقليديين والتجار الصغار أو المبلترين مثل الفراشة والباعة المتجولين. إن جل النقابات أصبحت تتهرب من تنظيم هذه الفئات لما تسببه مطالبها وأساليب نضالها الجذرية من إحراج للقيادات النقابية.

7/ تراجع القيم النضالية وسط الحركة النقابية بالموازاة مع التراجع بشأن احترام المبادئ الأصيلة للعمل النقابي. إن احترام شعار "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها" يقتضي أن يكون العمل النقابي في خدمة المصالح القريبة المادية والمعنوية للشغيلة ومصالحها البعيدة المتجسدة في القضاء على الاستغلال. كما أن احترام هذا الشعار يقتضي محاربة استخدام الطبقة العاملة لأغراض شخصية أنانية بالحصول على امتيازات وبالوصول إلى مناصب المسؤولية على حسابها وبالإغتناء على ظهرها. وبعبارة واضحة، إن العمل النقابي اليوم أصبح على العموم ولدى القياديين بالخصوص مفرغا من القيم الإنسانية النبيلة التي تشكل روح العمل النضالي التقدمي.

8/ التراجع الفظيع للربط الجدلي بين العمل النقابي الكفاحي والعمل السياسي التقدمي. لقد أصبح العمل النقابي منحصرا أكثر من أي وقت مضى في العمل من أجل تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية لبعض فئات الأجراء في حين أن العمل النقابي الهادف إلى التغيير السياسي سواء تعلق الأمر بالانتقال من دولة المخزن الاستبدادية إلى الدولة الديمقراطية أو بالانتقال من المجتمع الرأسمالي الاستغلالي إلى المجتمع الاشتراكي لم تعد له سوى مكانة هامشية وسط الحركة النقابية العمالية.

تلكم أهم الأعطاب التي يعاني منها العمل النقابي ببلادنا. وفي النهج الديمقراطي، إن هذه الأعطاب لم تدفعنا ولن تدفعنا إلى النفور من العمل النقابي أو إلى تبخيسه؛ بل إننا نعمل على التصدي لهذه الأعطاب وفقا لمبادئ العمل النقابي الأصيل ولقيم النضال النقابي، قناعة منا بأن العمل النقابي، خاصة بعد تخليصه تدريجيا من أعطابه، سيظل المدخل الأساسي لبناء حزب الطبقة العاملة. وإن التقدم في بناء هذا الحزب سيساعد بدوره على تخليص العمل النقابي من أعطابه. وهذا فهمنا لأطروحة "بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والنهوض بالعمل النقابي التقدمي مسيرة واحدة".

الحزب الشيوعي السوداني:

محاولات احتواء وإيقاف حركة الثورة والثوار باءت بالفشل

ناقش المكتب السياسي وثيقة لجان مقاومة الخرطوم والتي جاءت بعنوان "مقترح ميثاق سلطة الشعب" وقد ثمن الاجتماع مساهمات لجان المقاومة في العاصمة والأقاليم والجهات والمؤسسات التي قدمت مبادرتها. وفى هذا يؤكد الحزب أن إصدار المواثيق والمبادرات تسير في وجهة إحداث التغيير الجذري كأسلوب حضاري سلمي وهي تتصدى لهزيمة الانقلابات العسكرية وحكم المليشيات واسترداد الديمقراطية.

ويؤكد أن كل المحاولات الداخلية التي سعت إلى احتواء وإيقاف حركة الثورة والثوار قد باءت بالفشل.. أخرها انقلاب المكون العسكري وحلفائه من الحركات المسلحة والمدنيين في 25/ أكتوبر/ 2022 والذي هو امتداد لانقلاب 11 أبريل 2019، وظل خيار الشعب هو إسقاط نظام الانقاذ وتصفية نظام الرأسمالية الطفيلية، الذي أدى إلى إفقار شعبنا ونهب موارده وإشعال الحروب في أجزاء عزيزة من أرضه.

إن المواثيق المقدمة والمبادرات تسعى في هدفها النهائي إلى تقديم البديل الملتزم بتطلعات شعب السودان في الحرية والسلام والعدالة، ومفارقة المشروع السياسي الاجتماعي الذي ساد منذ استقلال السودان وقاد إلى التخلف والفقر والتبعية للخارج وإحداث تغيير جذري.

- يتصدى لقضايا :
- تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية.
- التأكيد على الدولة الموحدة مع الحكم اللامركزي.
- التوجه نحو استدامة الديمقراطية بتحقيق نظام اقتصادي قائم على تخطيط اقتصادي اجتماعي مركزي يعمل على سد حاجات شعب السودان والاعتماد على الذات.
- التطبيق الصارم لمبدأ سيادة حكم القانون وتحقيق العدالة وعدم الافلات من العقاب
- سياسة خارجية تنطلق من مصالح شعبنا.
- إعادة تأهيل مرافق الدولة الخدمية.
- تكوين المجلس التشريعي والثوري.

يدرك الحزب جيداً أن المواثيق والمبادرات تؤكد على الحيوية والنشاط الجاد لقضايا الفترة الانتقالية في سبيل التأسيس الدولة الوطنية الديمقراطية. وإنها تأتي في إطار الصراع الطبقي الاجتماعي الدائر. ونحن نسهم وندلي بدلونا في أتون هذا الصراع وفق الآتي :

• السلطة وهياكل الحكم:

ورد في الوثيقة "بناء دستور انتقالي يؤسس لهيكل حكم انتقالي" تكوين مجلس تشريعي متوافق عليه تحت رقابة وإشراف قوى المقاومة والقوى الحيه "يعتمد تكوين حكومة ورئيس وزراء "وتكوين مجالس تشريعية انتقالية ولائية يتوافق عليها" وتكوين مفوضية لصناعة الدستور".

في رأينا إن يكون الدستور الانتقالي يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية "عبر مجلس تشريعي متوافق عليه يمثل كل القوى الموقعة على الميثاق تكون مهامه التشريع والرقابة ويتمتع بحق سحب الثقة من الحكومة أو أحد أفرادها، وبدلاً من أن يعمل على اعتماد تكوين حكومة ورئيس وزراء يكون تكوين المجلس التشريعي قبل تسمية رئيس الوزراء ومن حقه عزله وليس اعتماده فقط" كما ورد.

أما حول ما ورد تكوين المجالس التشريعية الانتقالية على أساس الولايات فإننا في سعينا لتقليص التكلفة الإدارية والتي تأسست على أسس غير موضوعية طابعها الترضيات وتوسيع جهاز الدولة فإن المعالجة يجب أن تعتمد على تقسيم السودان إلى سته أقاليم وتخفيض تكلفة الإدارة وتوفير الاعتمادات للخدمات والتنمية. وحول تكوين مفوضية الدستور إن واقع السودان وتجاربه الدستورية السابقة والتي لم تستقر، أكدت أن قضية الدستور ليست قضية فنية يتولاها الخبراء القانونيون وحسب وإنما هي قضية ذات بعد سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي يتم عبر مؤتمر دستوري يشارك فيه كل أهل السودان لمعالجته جذريًا وفق رؤى ومصالح شعب السودان ومستقبله. ويكون معبرًا ومتوافقًا عليه من كافة السودانيين في المناطق والأقاليم المختلفة.

في الوثيقة في باب قضايا الحكم في الفترة الانتقالية "تبنى نظام حكم فدرالي يعزز خيارات الوحدة الوطنية، يضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة.

توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في وضع نظام الحكم وقانون الحكم المحلي.

يجب أن نعالج قضية الحكم الفدرالي، الحكم اللامركزي، والحكم الإقليمي بالتأكيد على الدولة الموحدة مع الحكم اللامركزي وضمان مشاركة الجماهير في السلطة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في السلطة في وضع نظام الحكم وقانون الحكم المحلى ليصبح السؤال يتم نقل سلطات الدولة المركزية إلى مستويات الحكم المحلى والإقليمي.

كما نرى سحب عبارة خيارات الوحدة بفهم أن كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وشعارات وأهداف ثورة ديسمبر تسعى إلى تأكيد الوحدة كهدف وليس وضعها ضمن خيارات أخرى.

إعادة صياغة المادة (3) (تغيير نظم الحوكمة). في نظام الحكم نسعى إلى اعتماد النظام البرلمان كأساس للحكم في السودان ومعالجة سلبيات التجارب السابقة مع التأكيد أن واقع السودان المتعدد لا تستجيب الجمهورية الرئاسية لمعالجة قضاياه وإن يظل الشكل الرئاسي) مجلس تشريعي يمثل فيه كافة أقاليم السودان ووضع القرار في يد البرلمان الذي يضم نواب وممثلين عن شعب السودان بتنوعه وتعدده. في سعينا لعدم تكريس دكتاتورية دستورية لا تتناسب مع واقع السودان، وإنه يحترم مصالح قوى الهبوط الناعم الساعين لتكريس السلطات.

إن قضية المؤتمر الدستوري والذي نسعى لتحديد قضاياه بحيث تشمل معالجة تجربتنا السابقة في وجهة تحقيق مصالح أصحاب المصلحة وفق هذا التعدد والتنوع ومخاطبة عوامل وأسباب الأزمة العامة المتراكمة بتحقيق التوافق التام في كيفية التصدي لقضايا الحكم في جوانبه السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في وجهة معالجة قضايا الهوية والدستور الدائم.

يجب أن نركز على الفترة الانتقالية مهامها وأهدافها في واقع غياب مؤسسات الدولة، نحن نريد أن نؤسس لبناء دولة السودان الوطنية الديمقراطية، بفهم أن هناك قضايا يتطلب حلها في المؤتمر الدستوري والذي يعقد في نهاية الفترة الانتقالية بعد تهيئة المناخ لعقده وضمان حضور كافة المعنيين بالمؤتمر.

• قضايا العدالة (الانتقالية):

في قضايا العدالة الانتقالية نركز على ضمان المحاسبة وعدم الافلات من العقاب بفهم أن ما خرج حول العدالة الانتقالية كان مقصود به ايجاد مخرج للبشير، وأنها لا يمكن تنفيذها في ظل وجود الانقلاب.

التأكيد على استقلال القضاء وإلغاء كل القوانين التي لا تتوافق مع القوانين الدولية وإن العدالة الانتقالية لا تعني العفو والعمل على تسليم المطلوبين المحكمة الدولية، وإن العدالة الانتقالية ليس من اختصاصها الجرائم ضد الحرية والجرائم ضد الإنسانية ولا تسقط بالتقادم.

كشف نتائج تحقيقات مجزرة فض الاعتصام وتقديم الجناة للمحكمة.

تكوين مفوضيتي القضاء والنيابة ووضع الأسس التي تضمن حيدة واستقلال الأجهزة العدلية.

• في قضايا السلام الشامل المستدام:

في قضية السلام الشامل المستدام يوافق الحزب على إدارته عبر مفوضية السلام، وحول ما ورد من مراجعة اتفاقية جوبا: ويرى الحزب أنه منذ تم اختطاف عملية السلام وتم التوجه لصياغة نتائجه لتخدم مصالح الانقلاب العسكري الذي سعى لتكريس برامج وسياسات النظام البائد حتى تمت صياغتها ومعالجتها في نطاق الاتفاقيات والحلول الثنائية والجزئية لتخدم مصلحة حلفائه من قيادات والحركات المسلحة وتمكينهم من السلطة دون اكتراث للنتائج والتي أصبحت كارثية بسبب تجاوز أصحاب المصلحة في السلام. وفى ذلك مفارقة للحل الشامل لمسألة القوميات في السودان في إطار معالجة جذور الأزمة.

إن إلغاء الوثيقة الدستورية يحتم إلغاء اتفاقية جوبا وليس مراجعتها في وجهة تصعيد مخططات القوى المضادة للثورة وأساليبها وفي محاولاتها للارتداد عن أهداف ثورة ديسمبر المجيدة في أهم مفاصلها وهو قضية السلام.

وحول ما ورد عن قيام مؤتمر دولي للسلام فإن المؤتمر الدستوري في نهاية الفترة الانتقالية سوف يعالج قضايا السلام والحكم، حيث أن استعادة واستدامة السلام مرهونة بحل مسألة القوميات وجبر الضرر عن الذين وقع عليهم الحيف والضرر جراء السياسات الاقصائية التي سادت خلال الفترات السابقة.

• حول مسألة إصلاح المنظومة الأمنية والعسكرية:

ورد في الوثيقة (حل جميع المليشيات وإعادة تأهيل ودمج وتسريح جميع الحركات المسلحة والدعم السريع.).

في رأي الحزب إن المسألة الرئيسية هي وضع المعالجة اللازمة في جهة بناء الجيش الوطني الموحد في هذا الاتجاه يجب أن تحل مسألة التسريح والدمج في سبيل الوصول إلى الجيش الموحد، نعني الدمج الاجتماعي حسب مفهوم DDR وليس الدمج في القوات النظامية.

- العمل على إصلاح القوات المسلحة بحيث ينحصر دورها وبقية القوات النظامية في حماية الأمن وحقوق وحريات كافة مواطنيها وحماية أراضيها وثرواتها وتعمل تحت إمرة القوى المدنية وبعقيدة الولاء للوطن والديمقراطية والدستور وحصر حمل السلاح في القوات النظامية فقط.

• حول المنظومة الحكومية والعدلية:

يوافق الحزب على ما ورد في الوثيقة حول (أن يقوم المجلس التشريعي الإنتقالية بالإشراف والرقابة على تكوين المجلسين (القضاء العام- المجلس الأعلى للنيابة، وأن تتم معالجة ما ورد مهنية وإدارية...) لتصبح (تصورات مهنية وإدارية أكثر ديمقراطية).

• حول الخدمة المدنية:

في الوثيقة في باب الخدمة المدنية (سن قانون نقابات ديمقراطي...) في هذا يرى الحزب ليس به علاقة بالخدمة، وإن يقع ضمن بناء مؤسسات ومنظمات الحركة الجماهيرية والتي تسعى من خلالها إلى الدفاع عن حقوقها ومصالحها والتصدي لقضايا الوطن والدفاع عن الحريات العامة

يتبع ص 14

واقع العدالة الضريبية في النظام الضريبي المغربي

(الجزء الأول)

المهدي السهيمي

كانت العدالة الضريبية وما زالت مطمحا وهدفا نبيلا تسعى الحكومات، خاصة في البلدان النامية، إلى تحقيقه، على الرغم من عدم وجود نموذج جاهز للضريبة العادلة، لكن جميع الحكومات تعرف على وجه الدقة جميع العوامل المؤثرة فيها. فإذا كانت الضريبة في دولة ما غير عادلة، فإن ذلك لا يعني إطلاقا جهل الحكومة للضريبة الملائمة من الناحية الاجتماعية .

ومفهوم العدالة الضريبة في حد ذاته لازال صعب التحديد، غامضا، ومعقدا، وغالبا ما يتم تفسيره على أسس إيديولوجية. الأمر الذي جعل كل من "جيل. ن. لارين" و " لين لاتوليب " يتساءلان حول ما هو الأمر العادل؟ وهل يمكننا استخراج مبادئ

موضوعية إلى حد ما، تسمح بتقييم العدالة الضريبية؟

هذه المبادئ الموضوعية التي يتحدث عنها الباحثان، هي التي عمل الأستاذ " أورهان " على التأسيس لها، من خلال تقسيم مفهوم العدالة الضريبة إلى قسمين:

- العدالة الأفقية، وتعني نفس الضريبة لكل المكلفين الذين يتوفرون على نفس المستوى من الدخل، أي العدالة أمام الضريبة. والإجراءات التمييزية تعد تحريفا لهذا المبدأ؛

- العدالة العمودية، وتقضي بتمييز المكلفين حسب مقدراتهم التكليفية. وتدخل هنا معايير تمييز المكلفين، أي العدالة بواسطة الضريبة، حيث تمنح تسهيلات ضريبية لصالح الفئات محدودة الدخل.

عموما، فعدم وضوح مفهوم العدالة الضريبية من الناحية النظرية، لا يمنعنا من دراسة واقع العدالة الضريبية في بنية النظام الضريبي المغربي.

أولا : الضريبة على الدخل وسؤال العدالة الضريبية

يظهر تحليل توزيع العبء الضريبي الذي تمثله ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين حالة من الظلم الضريبي بين الموظفين والأجراء ودافعي الضرائب الآخرين الذين يعملون كمهنيين مستقلين. ويزداد هذا الظلم تفاقما عندما تؤخذ بعين الاعتبار الاقتطاعات الإجبارية للضمان الاجتماعي التي تلقي بثقلها على الأجراء.

فمبدأ العدالة الضريبية داخل الضريبة نفسها مفتقد، على حد تعبير الأستاذ " نجيب أقصبي" ، ويمكن أن نقول الأمر نفسه عندما نتحدث عن العدالة بواسطة الضريبة. فإذا كنت أجيرا تحصل على 20 ألف درهم ستؤدي 38 % ، بينما ستنخفض الضريبة عندما يأتي دخلك من الريع أو المضاربة في البورصة.

وفيما يتعلق بمقياس الضريبة على الدخل، فإن التصاعد في المعدل الضريبي على مستوى الأشطر الدنيا والمتوسطة أكبر بكثير من التصاعد في الدخل نفسه، وهذا بذاته هو تعريف المقياس غير التدرجي، والذي يميز بعينه النظام الضريبي المغربي غير القائم على المساواة.

إن تركيز التضريب على الطبقتين الدنيا والمتوسطة وبشكل خاص على ذوي الدخول الأجرية، في الوقت الذي يخضع ذوي الدخول المرتفعة لنسب تصاعدية متدنيةإضافة إلى استفادة بعض عناصر دخلهم ذات المصدر المهني والرأسمالي من عدة استثناءات ضريبية تفضيلية، يبرهن لنا أن صانعي القرار الضريبي قد غلبوا الهاجس المالي على حساب هاجس بلورة نظام ضريبي متوازن يضمن الحد الأدنى من العدالة الضريبية.

أما على مستوى الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل والذي يصل إلى 30.000 درهم، فيبقى ضعيفا إذا ما قورن بحجم الدخل الفردي وغلاء أسعار المواد الأساسية التي ما فتأت تتزايد بشكل مهول دون اكتراث بظروف الملزم المعيشية. هذا مع العلم بأن المغرب يحتل المرتبة 130 فيما يخص مستوى الدخل الفردي.

ثانيا: سؤال العدالة الضريبية في الضريبة على الشركات

تعتبر الضريبة على الشركات مكونا أساسيا في النظام الضريبي المغربي، وبالفعل، فحصة الضريبة تمثل حوالي 25 % من الإيرادات الضريبية، وتشكل بذلك مصدرا مهما في تمويل خزينة الدولة. ومن حيث منحى تطورها، تسير الضريبة على الشركات في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفعت حصتها في مجموع المداخيل الضريبية منتقلة إلى 24.4 % ما بين 2006 و2012، مقابل 17.1 % ما بين 2001 و2005، مع تسجيل نسبة عالية بلغت 27.7 % سنة 2008، و 28.8 % سنة 2009، وذلك رغم التخفيض التدريجي لمعدل الضريبة من 35 % سنة 1995 إلى 30 % سنة 2008.

إن السمة الرئيسية للضريبة على الشركات في المغرب هي تركيزها على عدد قليل جدا من الشركات. فوفقا لتحقيق أجرته مؤسسة " أنفوريسك 2 " في عام 2017، فإن أفضل 10 شركات مغربية تساهم بنسبة 25 % من إيرادات الضريبة على الشركات. ويرتفع هذا الرقم إلى 37 % عندما يتم الحديث عن أفضل 100 شركة في المغرب.

والعبء الضريبي، لا سيما في مجال الضريبة على الشركات، يؤثر على المقاولات بشكل يفتقد للمساواة، وفي الحقيقة، فإنه لا يطال إلا عدد قليلا من الشركات، بالنظر لكون نسبة كبيرة من الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات تعلن عن نتائج سلبية أو محايدة، الأمر الذي يعفيها من أداء هذه الضريبة. ففي سنة 2010، من بين 155000 مقاولة خاضعة للضريبة على الشركات، عمليا 3/2 من الشركات تعلن نتائج سلبية أو محايدة. وفي سنة 2011 حيث ارتفع عدد المقاولات الخاضعة للضريبة على الشركات إلى 165740، تؤدي 2 % من المقاولات الكبرى (حوالي 3300 مقاولة) ما قدره 80 % من الضريبة على الشركات، علما أنه بالإضافة إلى كون 78 % من المقاولات الصغيرة جدا (أقل من 3 ملايين في رقم أعمالها)، تصرح 85 % منها بالعجز أو لا تؤدي إلا المساهمة الدنيا بحسب ما عبر عنه الأستاذ "نجيب أقصبي".

هذا دون الحديث عن مستويات التضريب الذي تخضع له الشركات، حيث إن هناك العديد من المقاولات تستفيد من التحفيزات الضريبة التي تتوزع على شكل إعفاءات دائمة وتخفيضات دائمة وبين إعفاءات مؤقتة وتخفيضات مؤقتة.

ثالثا: الضريبة على القيمة المضافة وسؤال العدالة الضريبية

إن المتتبع لسلسة التعديلات التي همت الضريبة على القيمة المضافة منذ دخولها إلى حيز التطبيق بداية من فاتح أبريل 1986، يكشف عن خطة المشرع في تغليب هاجس المردودية على حساب العدالة الضريبية.

وعلى الرغم من كون الضريبة على القيمة المضافة تعرف بأنها أكثر الضرائب حيفا، إلا أنها لا تزال الأداة الضريبية الرئيسية في العديد من البلدان عبر العالم بما في ذلك المغرب. حيث تمثل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة ما يقارب نصف الإيرادات الضريبية للبلد كل سنة.

ومن ناحية المنتوجات، زادت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية بشكل أسرع من إيراداتها بالنسبة للخدمات، هذا الوضع الذي يضاف إلى نسبة استهلاك أعلى لهذه المنتجات بين الفئات الأكثر فقرا، يطرح مشكلة حقيقية من حيث اتساع التفاوتات بالنظر إلى أن المنتجات الصناعية أو الغذائية الزراعية عموما في حالة المغرب تستهلك أكثر من قبل الأسر الأكثر فقرا مقارنة مع الأسر الأكثر غنى، كما أن هيكلة معدلات الضريبة على القيمة المضافة خطيرة خاصة على المستوى الاجتماعي ومخالفة لما أعلن عليه صانعي القرار الضريبي من سعيها للتخفيض والحد من الفقر، فكيف سنشرح للمواطن البسيط أن مصبرات الطماطم، الجبن، المربى تضرب بالسعر العادي 20 %، في حين أن المواد المصنعة من المعادن النفيسة معفية من الضريبة على القيمة المضافة، ما يؤكد لنا ذلك هو تطبيق سعر 10 % أو 20% على بعض المواد والخدمات التي كانت معفاة قبل قانون مالية 2014. إن الضريبة على القيمة المضافة تقوم على أسعار قيمية تطبق على الجميع بدون تمييز ودون مراعاة القدرة التكليفية للخاضع للضريبة، كما تعتبر أسعار الضريبة على القيمة المضافة جد مرتفعة وتشكل حيفا تجاه الفئات الضعيفة اقتصاديا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أولوية الهدف المالي لصانعي القرار الضريبي على حساب العدالة الضريبية.

لائحة المراجع:

- صباح نعوش: الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، المغرب الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1987.

- جيل. ن . لارين و لين لاتوليب: أسس العدالة الجبائية: التطور والآثار، المجلة الفرنسية للمالية العامة، عدد 124، 2013، تعريب حسن بوغشي، غير منشور.

- منظمة أوكسفام ، مؤشر العدالة الضريبية " تحليل النظام الضريبي المغربي" ، أكتوبر 2020.

- نجيب أقصبي، نظامنا الضريبي يخدم الرأسمال ويزيد الضغط على الأجراء والطبقة المتوسطة، مقال منشور على موقع www.psu.ma تاريخ الإطلاع 14.04.2021

- حسن بوغشي: إشكالية عدالة السياسة الجبائية بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكادير، جامعة ابن زهر، الموسم الجامعي 2017-2016.

- أحمد مدني حميدوش: إشكالية العدالة الضريبية في النظام الضريبي المغربي وسؤال النموذج التنموي المأمول، المساطر الضريبية بين تحدي الأمن القانوني والقضائي الضريبي وسؤال العدالة والتنمية الجبائية، مؤلف جماعي، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، الطبعة الأولى، 2021.

- حميد النهري بم محمد: إشكالية التدخل الجبائي بالمغرب. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكدال، جامعة محمد الخامس، 2000-2001.

- أحمد إفقيرن: التشريع الضريبي وتخليق الحياة العامة، إشكالية إرساء دعائم العدالة الضريبية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، جامعة القاضي عياض، 2019-2018.

نظم اتحاد لجان حق العودة (حق) اعتصاماً في مخيم البداوي، تضامناً مع الأسرى في يوم الأسير الفلسطيني واسبوع الأسير العربي ودعماً لمقاومة شعبنا في القدس وجنين وعموم الضفة، شارك فيه وفد قيادي من الجبهة الديمقراطية يتقدمه عضو مكتبها السياسي الرفيق ابو لؤي اركان بدر وعضو قيادتها في لبنان عاطف خليل، وحشد من كوادر وأعضاء اتحاد حق .

كلمة الاتحاد ألقاها أمين سرها في المخيم الرفيق احمد موسى ابوفراس، حيا مقاومة الشعب الفلسطيني في الوطن نوالصمودا لاسطوري لأبناء شعبنا في مخيم جنين الذي يقاوم ويقدم الشهداء يومياً، والذي ينفذ ابنائه المقاومين عمليات بطولية نوعية، كان آخرها العملية التي نفذها الشهيد البطل رعد حازم الذي سيطر على تلابيب اكثر من تسع ساعات قبل ان يستشهد في مدينة يافا، ودعا الى توفير الدعم والغطاء السياسي للمقاومة وتصعيدها عبر تشكيل القيادة الوطنية الموحدة .

العمل النقابي من منظور الحزب المستقل للطبقة العاملة

يوسف احا

***في العلاقة بين الوعي النقابي والوعي السياسي الثوري(تأصيل نظري):**

من وجهة نظر لينين، المتعلقة بطابع التحريض السياسي وما يفيد بالكشف عن والاختلاف بين ماهو نقابي وما هو سياسي الذي يحيل على الاشتراكية.

وقد عبر عن ذلك لينين أن تاريخ عامة البلدان في المجتمع الرأسمالي شاهدة على أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتسب بقواها الخاصة فقط غير الوعي النقابي، أي الاقتناع بضرورة التنظيم في النقابات والنضال ضد أرباب العمل ومطالبة الحكومات بإصدار ثلة من القوانين الضرورية للعمال لتحسين اوضاعهم.

وهدا لا يمنع حسب لينين أن التطور العفوي لحركة العمال يسير في اتجاه إخضاعها للأيديولوجية البرجوازية لأن الحركة العمالية العفوية بإيجاز هي الدينامية النقابية. لذا فمن واجب الاشتراكيين، هو النضال ضد العفوية، قصد صرف العمال عن النزعة النقابية العفوية من جهة ومن جانب آخر نزع النضالية العفوية من يد البرجوازية وجعلها في يد الثوريين.

إن الوعي السياسي الطبقي لا يمكن حمله إلى العامل إلا من الخارج، أي من خارج النضال الاقتصادي، من خارج دائرة العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال. فالميدان الوحيد الذي يمكن أن نستمد منه هذه المعرفة هو ميدان علاقات جميع الطبقات والفئات تجاه الانظمة، ميدان علاقات جميع الطبقات بعضها تجاه بعض.

ومن هدا المنطلق يمكن اعتبار العفوية الكاملة ليس لها وجود بمعنى أدق إن كل حركة عفوية تتضمن في طياتها عناصر أولية للقيادة الواعية، لان حتى الإضرابات البسيطة والمحدودة تكون لها قيادة كذلك وحجم شكل الإضراب.

حيت لينين تطرق للأمر في مقالة كتبها في العام 1899 تحت عنوان **"حول الإضرابات"**، بشأن العلاقة بين النضال الطبقي العفوي(اي النقابي) والوعي الاشتراكي(السياسي). وركز من خلال المقالة على إن كل إضراب يدفع بأفكار الاشتراكية بقوة شديدة إلى العامل، من بينها نضال الطبقة العاملة بأسرها من أجل تحررها من نير رأس المال، كما شدد أن الإضراب يعلم العمال كيف تتشكل قوة أرباب العمل، وكيف تتألف قوة العمال، يعلمهم ألا يفكروا فقط بصاحب العمل، الذي يعملون لديه فحسب، ولا بزملائهم في العمل فحسب، بل يعلمهم كيف يهتمون بأصحاب الأعمال كلهم وبالطبقة الرأسمالية كلها، وأيضا الطبقة العاملة كلها علما أن الإضراب، يفتح عيون العمال، لا على حقيقة الرأسماليين لوحدهم، بل على حقيقة الحكومة والأنظمة وحتى القوانين التي تحكمهم بها.

وبشكل عام، يُعد التمفصل بين النضال الاقتصادي والسياسي ليس غريباً على الماركسية؛ فالمطلب الاقتصادي كيف ما كان فئوياً يُطلق عليه مطلب اقتصادي حسب الماركسية، وبالتالي إذا توجه هذا المطلب ضد الدولة والانظمة يصبح مطلباً سياسياً إلا أنه في كثير من الحالات، لا تتطور النضالات الاقتصادية إلى نضالات سياسية (لكل الطبقة)، لكن ذلك لا يعني أن هناك حاجزاً بينهما، والكثير من النضالات الاقتصادية والنقابية تفضي إلى نضالات سياسية بالفعل.

كما شدد لينين على ضرورة التنظيم لما له من فائدة كبيرة من الناحية العملية، إذ كان الماركسيون في روسيا قد دفعوا الطبقة العاملة للمواجهة على المستوى المصنعي، وأصبح بعد ذلك ضرورياً أن يتم الدفع إلى الفعل السياسي، على الأقل في القطاع الواعي سياسياً من الجماهير،وهذا طبعا سيخدم مشروع التغيير نحو الديمقراطية والاشتراكية بقيادة حزب الطبقة العاملة والمهام التنظيمية للحركة هي الحاجة للمناضل العمالي الثوري الذي يدعم كل نضال ضد الاضطهاد، ليس الاقتصادي فقط، بل أيضاً السياسي والثقافي، وليس فقط الاضطهاد الواقع على العمال، بل أيضاً على كافة الكادحين والمسحوقين.

***العمل النقابي بالمغرب ومهمة بناء حزب الطبقة العاملة:**

منذ نشأة اليسار الجديد بالمغرب وبالأخص الحركة

الماركسية اللينينية كانت مستقرأة بناءا على تحاليل موضوعية التي يعيشها العالم عامة والمغرب على وجه الخصوص على كل المخططات الطبقية التي تحاك لتفكيك الوحدة التنظيمية والفكرية للطبقة العاملة الصاعدة والمناضلة في ظل الميول إلى الاشتراكية في العالم - انخراطات جد مهمة عمالية في صفوف الاتحاد المغربي للشغل- كما كانت على معرفة بطبيعة الاتجاهات البيروقراطية المهيمنة التي تجيد تحييد الطبقة العاملة عن الصراع السياسي (إ.م.ش)، وكذا الحركة الاتحادية التي تريد بناء الذراع النقابي لاستخدامه في مقاومة وبشكل موسمي ولحظي بعض سياسات الدولة عبر الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل.

بالمقابل توجه الماركسيون المغاربة في نضالهم النقابي إلى المركزيتين النقابيتين قصد توحيد ورص صفوف الطبقة العاملة على المستوى التنظيمي والنضالي في أفق الربط بمستوى المقاومة لمناهضة النظام الرأسمالي الأجنبي والنظام التبعي بالمغرب ومهام التغيير الجدري المفتوح على بناء أسس النظام الاشتراكي كبديل.

اضافة الى ان الحركة العمالية النقابية المغربية قد خضعت هي الأخرى لتأثير التيارات السياسية والإيديولوجية المختلفة ونخص من خلال هذا الشيوعيون المغاربة المتأثرون بالشيوعية الأوروبية إلى حدود الأربعينات من القرن الماضي عبر الكونفدرالية العامة للشغل تم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الخمسينات داخل الاتحاد المغربي للشغل والصراع الواضح بين الجناح التقدمي والجناح النقابي الاقتصادوي الصرف كتوجه لاستبعاد الحركة النضالية العمالية عن الوعي الاشتراكي، ناهيك عن النقابات الحزبية كالكونفدرالية الديمقراطية للشغل المهيمن عليها من طرف حزب الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الوطني الاتحادي فيما بعد.

تم بروز نقابات أسست لتدجين الحركة العمالية وإخضاع جزء منها للأحزاب البورجوازية والإدارية في إطار الهيكلة الطبقية للمخزن حيت سيتجه حزب الاستقلال الى تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وذلك سنة 1960، ويليه حزب الحركة الشعبية من خلال تأسيس "اتحاد نقابات العمال الأحرار" 1963،تم ستأتي الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بقيادة عبد الكريم الخطيب ليتم تأسيس الاتحاد الوطني للشغل 1973، التي سيضمها حزب العدالة والتنمية كذراع نقابي منذ التسعينات إلى حدود الوقت الراهن، كما سيعمل الاتجاه اليمني ضمن الاتحاد الاشتراكي سنة 2003 على تأسيس الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ثم المنظمة الديمقراطية للشغل التي ستفك ارتباطها مع ف.د.ش. ليبقى الوضع كما هو عليه إلى حدود 2012 بعد مخاض عسير لنضال الخط الكفاحي للتوجه الديمقراطي ضد البيروقراطية المستشرية داخل الاتحاد المغربي للشغل وبشكل خاص في قطاع التعليم، سعيا إلى بناء نضال نقابي ينتصر للمكتسبات التاريخية النقابية سيتم تأسيس الجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي- من طرف التقدميين والماركسيين الحقيقيين،و كذلك النضالات المريرة التي فرضتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي لرد الاعتبار لدمقرطة النقابة وإعطاءها طابعها الكفاحي، إلا ان دلك وبالفعل يبقى الامر فئوي ونقابي رغم المحاولات المتكررة للرفع والتأهب للارتباط بالطبقة العاملة المغربية في غياب اي مضمون نحو مستقبل توحيد نضالات الطبقة العاملة الرامية إلى بناء حزبها المستقل بهدف جعلها في قيادة النضال العام ضد البنية المخزنية على المستوى السياسي.

***العمل النقابي بمضمون يهدف لبناء اللبنات الاولى لحزب الطبقة العاملة:**

ان محاربة النزعة الاستقلالية بخلفية فضح ستار الأفكار البورجوازية ومن معها للهيمنة على فكر العمال من الأولويات في العمل النقابي بمنظور ماركسي في اتجاه سيرورة الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة ، ويوازيه دحض الاقتصادوية السائدة والتي تنظر للنقابة من زاوية المصالح الآنية وليس اكثر.

كما أن تثقيف الطبقة العاملة بالفكر الاشتراكي مهمة مركزية للحزب العمالي كما هي مهمة للنقابة العمالية، مع الرفع من جدب القطاعات العمالية ذات الطابع العمالي بامتياز والأكثر تأثيرا في الدورة الاقتصادية المعتمدة على الإنتاجية الاقتصاد(الفوسفاط، السكك الحديدية، الضيعات الكبرى، الصيد البحري.....) بدل التقوقع المفرط في القطاعات التابعة للوظيفة العمومية، مع إعطاء أهمية قصوى للدينامية والحركية بأفق سياسي على المستوى البعيد بما يخدم مصلحة الطبقة العاملة آنيا عبر الترفع عن العمل الخدماتي الإداري اليومي والمناسباتي.

ومن المعضلات التي وجب تجاوزها عند جعل النقابة في خدمة المشروع الكبير المتمثل في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين هو رفض ما يعرف ب"التقية" المرتبطة بعدم الإفصاح عن الانتماء السياسي التقدمي الاشتراكي، ومن المعضلات التي من الضروري تجاوزها هو الدفع والمساهمة(الماركسيين الثوريين) بناء انويه التوجه النقابي الديمقراطي التقدمي كفاحي داخل المركزيتين المعروفتين في الوسط اليساري المناضل بمنطق التراكم والعمل الدؤوب ببوصلة التنظيم السياسي عبر التركيز على مبدأ الوحدة النضالية الميدانية والتنظيمية حسب الإمكانات طبعا، وتكتيف الجهود لخلق اطر نقابية عمالية مسلحة بالأيديولوجية الماركسية من اجل التعريف والدعاية لمشروع حزب الطبقة العاملة.

مقولات ماركس النافذة

أذكـر أن مـن مـقـولات Marx النافذة:"يجب أن نكشف الفضيحة حـين نكتشفها حـتـى لا تلتهمنا" ولهذا رجاحته وراهنيته، لاسيما في المواقف التي تستدعي الحزم والحسم النهائيْن.. أتصور أن مهمة الثقافة الناقدة ، الملتزمة قضايا عموم الكادحين هي أن الكشف ديدنها،الذي لا يقبل التأجيل والإرجاء ، بل إنها تعرّي الواقع بمختلف"اولوياته"(ميكانيزماته)، المشتغلة في النسيج المجتمعيّ ، و حتى أرفع أيّ التباس قد يلتف على مفهوم الواقعية، المتهم بالانعكاسية،الآلية أقول إن الواقعية الحقيقية في الأدب والنقد،بعيدة البعد كله عن أن تكون مجرد مرآة ترصد الشارد والوارد كما يتمظهران ، فلا تحتفي قيد أنملة بإعادة صوغ ذلك صوغا جماليا(إستتيقيا) يؤمّن من ثمة جدليةَ علاقة الدوال بالمداليل،على الرغم من كون هذه العلاقة اعتباطية وفق عالم اللسانيات السويسري F.DE.saussure

وكأني بالأدب المناضل قد نذر نفسه لانتظارات الجماهير الشعبية الكادحة ، المتطلعة إلى الكرامة.. فلا هو استرضى ، ولا هو استخذى، متوهج الشرارة ، لا ينسحب، ولا يتردد أو يفتر..وإن تواترت العوائق ، وتناسلت المحن، حَوّل هذه المحن إلى منح، فلم يتودد ولم يخن الجماهير. يقول الشاعر الفلسطينيّ"عبد الرحيم محمود":

سأحمل روحي على راحتي
و القي بها في مهاوي الردى

ألمْ ترَ إلى أنه يؤجج نار علاقة الكلام بالكلم (الجرح) ، وهو جرح حتى القتل المشروع ينجز به الشاعر وعيده مواجها أعداء شعبه:قضيته الرئيسَة؟! ، فاعتزال الأديب اليمينيّ الخائن و برجعاجيته بدعوى "الحياد" سلوكان انرهزاميان ، سالبان يجردانه من الفعل و/أو المساهمة فيه تنويرا وتثويرا.ولا يعدم القارئ أمثال عبد الرحيم محمود في أيك الشعر العربيّ التقدميّ،منذ إنشاء الكيان الصهيونيّ ، مما ألهم كثيرا من الشعارات المركزية ، نحو ما رددت الشعوب العربية:"الاستقلال التام أو الموت الزؤام"،ألا أن المؤسف، المخجل في آن هو أن استقلال تلك الشعوب كان في أغلبه استقلالا شكليا لا يسمن ولا يغني من جوع.

: أما الشاعر صاحب جائزة لينين الذهبية:"محمود درويش"، فيقول في إحدى روائعه(مديح الظل العالي):

وسقطت قربك فالتقطني
واضرب عدوك بي،فأنت الآن
حر
حر
و حر

لا بديل يسد مسد الكفاح المسلح، المدافع عن القضية الاستراتيجية(تحرير الأرض الفلسطينية) ،هكذا يغير الأدب الثوريّ الكوجيتو الديكارتيّ، فيغدو حينئذ:"أنا أديب أقاوم،إذن أنا موجود".وربما أضحى المبدع الكونيّ أحد صناع القرار لما يتسم به من سداد في اتآراء،حتى قال الشاعر أبو الطيب.:

الراي قبل شجاعةالشجعان هو اول وهي المحل الثاني:

تتمة مقال محاولات احتواء وإيقاف حركة الثورة والثوار باءت بالفشل

النقابية، وفي صدد النقابات يجب العودة لتقاليد وتاريخ الحركة النقابية في التمسك بديمقراطية واستقلالية ووحدة الحركة النقابية القائمة على الفئات الاجتماعية للعاملين.

نركز في الفترة الإنتقالية على بناء الدولة وفي متنها معالجة قضايا الخدمة المدنية، حيث أن التخريب المتعمد الذي تم للخدمة المدنية من تدمير لمؤسسات الدولة وفي مقدمتها الخدمة المدنية، كان الهدف منه التمكين لسلطة الرأسمالية الطفيلية الفاسدة. عبر تدمير مؤسسات الدولة. هذا يستوجب إعادة تأهيل مرافق الدولة الخدمية والإنتاجية وتوفير فرص العمل والتدريب للشباب.. والحفاظ على الوطنية الاجتماعية للدولة بتوفير التعليم والعلاج المجاني في المراكز الحكومية.

• حول الاقتصاد والرؤية التنموية:

ورد في الوثيقة (تأسيس دولة الرعاية الاجتماعية) في هذه النقطة يرى الحزب التأكيد على ضرورة قيادة القطاع العام للدولة للاقتصاد والتنمية، وأن تنمية الإنسان تقع تحت مسؤولية الدولة المباشرة في توفير حقوقه الإنسانية في المسكن والملبس والصحة والعلاج.. والعمل على انتهاج طريق تنموي ثوري، بينما ما أعد للسودان من قبل الإمبريالية العالمية وما يسمى بالمجتمع الدولي عبر منظماته الاقتصادية (البنك وصندوق النقد الدوليين)، اقتصاد وتنمية قائمة على التخطيط والاعتماد على الذات، بدلًا من أن يصبح خادمًا ومصدرًا للمواد الخام والأيدي الرخيصة، اقتصاد مختلط تتولى فيه الدولة بتملك الاشراف على القطاعات الاستراتيجية.

منحازة للإنتاج والمنتجين وأن وصف ما ورد حول الشركات الرمادية لا يعكس حقيقة الواقع في سيطرة واستيلاء الرأسمالية الطفيلية في القوات النظامية والمدنية على ركائز الاقتصاد الوطني. وهي سعت لتدميره مما أفرز هذا الواقع الاقتصادي المتردي نظام اقتصادي قائم على الاقتصاد المختلط وفق تخطيط اقتصادي اجتماعي مركزي يحقق التوزيع العادل للثروة والتنمية قطاعيًا وجغرافيًا مع التمييز الإيجابي للأقاليم الأقل نموًا، والعمل على إصلاح القطاع المصرفي من أجل شل يد الرأسمالية الطفيلية ودعم الإنتاج والمنتجين. واتخاذ موقف حازم من التخلف والفقر الناتجان عن نقل الفائض الاقتصادي المنتج في السودان للخارج ، ومفارقة طريق الديون الخارجية والتبعية للخارج. والاعتماد على الذات وسد حاجات مجتمعات السودان بتوطين موارده وثرواته في خدمة السوق الداخلي، وتكامل الأقاليم وتمازج المنافع والثقافات بدلًا من الدوران في مدارج الأزمة العامة، وتصاعد الأزمات والمعاناة غير المسبوقة في معاش الشعب.

• في وجهة العلاقات الخارجية والسيادة الوطنية:

يرى الحزب اعتماد سياسة خارجية متوازنة قائمة على الندية والتضامن والتعاون بين الدول. ويعيد ويخلص الوطن عن سوءات المحاور والقواعد العسكرية والاستخباراتية القائمة، والعمل على تبادل المنافع والعلاقات الطيبة مع دول الجوار والتعامل معها على أساس الندية والاحترام بعيدًا عن ما يهدد سلامة الوطن وأمن شعبنا.

• حول الحقوق والحريات:

ورد في الوثيقة (وضع تصور للمبادئ فوق الدستورية الضامنة لبقاء وتماسك وتلاحم نسيجنا الاجتماعي مثل تنظيم المؤتمر الدستوري)، رأينا أن المؤتمر الدستوري المناط به تحقيق هذا الهدف، وإن حيوية جذرية المؤتمر الدستوري في معالجة قضايا السودان.

الثقافة والتغيير

سلطة"النسبية"

نور الدين موعابيد

بَدَهِيّ أن من المفاهيم ما يتآكل ويتقادم، و منها أيضا ما يثبت راهنيته ، إذ يتجدد و يصمد في وجه المتغيرات..ولا إخال أن لبيبا واحدا يمكن أن يجرد مفهوم النسبية من سلطته الرمزية منذ أن اهتدى إليه Albert Einstein ليدق مسمارا في نعش الفكر الوثوقيّ،القطعيّ le dogmatique ، بعيدا عن أيّ بعد سفسطائيّ. وحاول أقطاب الفكر المعاصر تشميع الإطلاقية بالشمع الأحمر. والطريف أن الأدب كان في طليعة رافضي الفكر الأحاديّ مدعي الحسم / "الحزم" ، حتى اضطر المتنورون إلى ترداد:"إن الذي يعرف كثيرا،يغفر كثيرا.".ومن قبيل الأمانة والموضوعية التاريخيتين أن إماما معمما--هو الشافعيّ--رفع عقيرته قائلا:"كلامنا صواب يحتمل الخطأ ، وكلامهم خطأ يحتمل الصواب.."وحين رفض الإفتاء في قضية معينة،سوّغ ذلك بقوله لمحاوره:"أخشى إن أنت مضيت أتانيَ جواب آخر.وبما أن المؤشرات الدالة على كون الأدباء يستبقون مكرمات الفكر الافتراضيّ(الاحتماليّ) ، متعددة ، مختلفة فإنني سأقتصر على أنموذجين، هما:

1 - الشاعر الظريف:الحسن بن هانئ(أبو نواس145ه/762م#199ه/813 م):يلخص هذا الشاعر موقفه من لائمه ،النظام البصريّ شيخ المعتزلة، الذي لم يستسغ معاقرة أبي نواس خمرته البابلية ، باعتبار شربها إحدى الكبائر ، هو ذا يقول في همزيته المشهورة:

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء
وداوني بالتي كانت هي الداء
إلى أن يعقب على رأي النظام:
فقل لمن يدعي في العلم فلسفة
حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

وأكدت البحوث العلمية المعاصرة أن العلم سيرورة و صيرورة لا تنتهيان،فهما في مخاض لا تتخلصان منه قيد أنملة، وإلا كيف نتمثل مفهوم القطائع الإبستمولوجية ؟!.و ركن علماء الذكاء--يتصدرهم Howard Gardner-- إلى الاعتراف بالذكاءات المتعددة، و كأن في كل جهل علما وفي كل علم جهلا.هكذا أقول دونما أدنى تردد:إنّ الحداثة ليست زمنية،مجاريا Antoine de la granderie،القائل:" إنه بوسعنا دائما أن ننجح."..إذا ناضلنا نضالا مستميتا ينتزع خلقَ اشتراطات الإبداع ، واقتضاءاته، ألم يقل باحث :"كلنا مبدع في حدود إمكاناته."

2 - الناقد ابن قتيبة(213ه/828م#276ه/889م):قارب الناقد ابن قتيبة قضايا أدبية جوهرية من قبيل القدماء والمحدثين/اللفظ والمعنى..ولست أدري كيف انتبه مبكرا إلى المشترك فيه بين الأفراد والمجتمعات ، يقول:"..ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خص به قوما دون قوم،بل جعل ذلك مشتركا،مقسوما بين عباده في كل دهر،وجعل كل قديم حديثا في عصره،وكل شرف خارجية في أوله.."(الشعر والشعراء.الجزء الأول.ص:63.تحقيق أحمد محمد شاكر.دار المعارف.ط:02./1958.)..الظاهر أن صاحبنا يثبت أن العقل لم يك ، و لن يكون خصيصة تفرد مجتمعا ، أو تستثنيه ، وهذا مبدأ الفيلسوف،الرياضيّ René Descartes،صاحب المقولة المشهورة:"العقل أعدل الأشياء توزّعا"(قسمة)..وإذا كان ابن قتيبة استطاع أن يضع يده/ يديه على مواطن متقدمة، تحسب له ، فإن القارئ ربما خالفه الرأي في مصدر تلك المساواة المشار إليها سابقا ، بما أن الأطر المرجعية غير متجانسة ، ولا هي متماثلة. ومما أضافه الناقد أن القديم لا يكون حسنا لمجرد قدمه ، وأن الحديث لا يكون جيدا لا لشيء سوى حداثته.

هذا الموضوع مركب،متعدد المداخل،فهو يغري المفكر والفيلسوف، و الأديب... ، لأن الحقيقة "متمنعة" ، دائمة الاحتجاب la vérité toujours se cache، وهو ما دفع الفيلسوف الفرنسيّ Michel Foucault إلى أن يقول في أكثر من مناسبة:"إننا لا نملك سوى تأويلِ الحقيقة"..وإن كان Eco قد رأى أن للتأويل تخوما،إذ للنص حقوق.(يمكن الاستئناس بمقال كتبه صاحب هذه المساهمة،نشرته جريدة النهج سابقا ، عنوانه:"شذور التأويل".)

تستضيف الجريدة في هذا العدد الرفيق الأستاذ المصطفى عباوي عضو اللجنة الوطنية لحزب النهج الديمقراطي ومناضل كونفدرالي، ملتحم بقضايا العمال والكادحين، حالم بوطن تنتفي فيه كل أشكال استغلال الانسان للإنسان والطبقات، وطن تتسلم فيه الطبقة العاملة السلطة السياسية لبناء المجتمع الشيوعي.

1 في البداية، الشكر الموصول لهيئةتحرير جريدة النهج الديمقراطي، ولكل الساهرين على إعدادها، على الاستضافة لإبداء الرأي في موضوع جد مهم:جدلية العمل السياسي والنقابي من جهة وبناء حزب الطبقة العاملة من جهة أخرى. تحية خالصة لكل القابضات والقابضين على الجمر،فرغم الإكراهات الكثيرة وضبابية البوصلة السياسية في زمن الردة والتفاهة السياسية والثقافية تبقى جريدة النهج الديمقراطي النفس لكل المقهورين والعمال وكل التواقين للتحرر والانعتاق من الاستبداد المخزني والهيمنة الرأسمالية.

ارتباطا بموضوع ملف الجريدة والمتعلق بالعلاقة بين النقابي والسياسي في سياق الحزب المستقل للطبقة العاملة يشكل الطرف الأول أي الوعي النقابي آلية تأطيرية واستقطابية وأداة للوعي العمالي بحقيقة علاقة الاستغلال الرأسمالي هل يحقق الوضع الراهن هذا التحدي؟

تعتبر النقابة أداة دفاعية، ومدرسة أولى للصراع الطبقي، وإحدى المنطلقات الأساسية للتجذر والانغراس وسط الطبقة العاملة، ومشتلا للتأطير والاستقطاب لرفع منسوب الوعي النقابي والسياسي للبروليتاريا. تعيش الحركة النقابية المناضلة وضعا مأزوما يتسم بالتشرذم والبلقنة وغياب الديمقراطية الداخلية والبيروقراطية وظهور الفئوية وقلة التأطيروفقدان الثقة والتراجع على المكتسبات الأساسية ويطبعه التيئيس وفصل السياسي عن النقابي، كل هذه مؤشرات سلبية تدل على أن الحركة النقابية ليست بخير ولاتشجع سوى الحالم بالمشروع الماركسي اللينيني الذي ينطلق من التحليل العلمي للواقع الملموس والذي يدرك أن الرأسمالية تتجه نحو حفر قبرها بيدها وبالتالي الزوال،وما التحولات السياسية العالمية الأخيرة والاصطفافات الجديدة وتوجه العالم من أحادية القطبية إلى تعدد القطبية أو شيء آخر لم تتحدد معالمه بعد، وبروز بوادر الحرب من أجل الطاقة والغذاء والتموقع الجيوستراتيجي، كلها إشارات واضحة على أن الإمبريالية في مرحلة الشيخوخة التنظيرية والعلمية،ومن تجلياتهاوالتي تهمنا في هذا الموضوع اتجاهها نحو ضرب كل المكتسبات المادية والاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة عبر نضالات منذ عقود من الزمن وبالتالي ستجد نفسها في مواجهة جيوش من المتضررين وفي مقدمتهم الطبقة العاملة والفلاحين وعموم الكادحين.وبين الوضع الراهن والتحدي: تحدي بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، حلم كل الماركسيات والماركسيين، نعتبر العمل النقابي مدخلا وليس كل المداخل كما نعتبر أن المرحلة جد مواتية للمضي قدما في بناء البديل السياسي المستقل:حزب الطبقة العاملة، لتتحول من طبقة في ذاتها لطبقة لذاتها وبالتالي تتمكن من امتلاك أداتها السياسية وخوض الصراع من أجل استلام السلطة.إن عملية البناء سيرورة دائمة ومتجددة ومسؤولية كل المتشبعين بالفكر الاشتراكي واللحظة التاريخية يجب أن نذهب إليها لا أن ننتظرها،العالم في تحرك مستمر ويجب أن نكون نحن كذلك جزءا من هذا العالم ونخوض الصراع من أجل بناء المجتمع الاشتراكي في أفق بناء المجتمع الشيوعي حيث تنتفي كل مظاهر الاستغلال وتنتفي الطبقات.

> **فصل جدلية النقابي والسياسي محاولة لتحييد الطبقة العاملة وتحجيم دورها السياسي حتى لا تتمكن من تأسيس حزبها الثوري.**

2 في نفس الإطار، ومن أجل أن يكون النضال النقابي العمالي أحد أدوات الجماهير العمالية في الصراع الطبقي وفي تبلور فكرة الحزب المستقل للطبقة العاملة على أرض الواقع،ماهي-في نظركم-خصائص العمل النقابي المساهم في تحقيق هذا الهدف؟

نعتبر دائما أن العمل النقابي مدخلا وليس كل المداخل لتأسيس الحزب باعتبار أن أغلب العمال لايتواجدون في النقابة بل خارجها وهذه الوضعية الإشكالية موجودة وملازمة للنقابة منذ تأسيسها غير أن هذا لايعني تبخيس العمل النقابي بل يجب اعتباره ذا أهمية وراهنية وأولوية في تصوراتنا وبرامجنا،لذلك على كل المناضلات والمناضلين الثوريات/ين بذل أقصى الجهود لإرجاع جزء كبير من الطبقة العاملة إلى النقابة، هذه النقابة التي يجب أن يجد العامل ذاته فيها حتى يتمكن من الإبداع الفكري والنضالي، ويجب ان تكون فضاء للديمقراطية وعدم الإقصاء، وللتكوين النقابي،وللتعاضد بعيدا عن الوصاية الحزبية،وتعطى فيه الحرية للعمال كي يبادروا ويفجروا المعارك، ففي المعارك تولد الطلائع، وأن تكون مؤسسة لصراع الأفكار وإنتاجها وتوليدها وفق مبدأ:وحدة نقد وحدة،من أجل بلورة بوصلة واضحة للفكر العمالي،وأن تتسم بالجماهيرية الفعلية أي الارتباط بهموم الجماهير وتبنيها ميدانيا، وأن تكون قادرة على خلق جدلية بين المطالب العمالية والاجتماعية من جهة وسياسة الدولة أو النظام القائم من جهة ثانية، وأن تتفاعل الطلائع داخلهالتسليح العمال بالفكر الثوري القادرعلى قلب الموازين لصالح هذه الطبقة قصد انتزاع مكتسبات للمرور من مرحلة الثقة إلى مرحلة تطوير الأداة ليصبح النضال ضد الأسباب وليس ضد النتائج وبالتالي الدخول في دائرة البديل السياسي من أجل التغيير الجذري.

3 إذا كانت هذه هي ضرورات العمل النقابي البديل فما عناصر العلاقة الجدلية التي يجب على العمل السياسي الحزبي أن يبلورها مع هذا العمل النقابي في سياق النضال الاجتماعي والسياسي لحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين؟

دائما ما يطرح سؤال العلاقة بين الحزبي والنقابي، وغالبا ما يكون الجواب بسرد مجموعة من السلبيات التي لايمكنها إلا أن تكون مثبطات وعراقل للحركة النقابية،ولكن بالنسبة للحزب ذي المرجعية الماركسية اللينينية تكون أهدافه واضحة وتكون علاقته بالنقابة كمؤسسة علاقة تكامل يعمل داخلها من أجل الحفاظ على مبادئها واستقلاليتها حتى تكون نقابة الطبقة العاملة في خدمة الطبقة العاملة ومطالبها، وأن تتضمن برامج الحزب مطالب الحركة العمالية في أفق أن تصبح مطالب هذه الأخيرة متماهية مع مطالب الحزب تماهيا تاما.ومهمة الحزب في النقابة تتمثل في تطوير سياسة ثورية عن طريق تحليل واقعها والعمل على التأطير المستمر للطلائع والدفع بهم إلى المبادرة، وتحويل النقابة إلى مدرسة للنضال الثوري والتحليل السياسي مرورا بالنضال الجزئي،وعلى الحزب كذلك أن يحترم الديمقراطية الداخلية في هياكله حتى يتمكن من نشرها والدفاع عنها داخل النقابة، فالديمقراطية هي الأساس في التنظيمات الجماهيرية للاستمراروالتطوروالتوسع لتحقيق المكاسب. ومهمة الحزب لا تنتهي هنا بل تتعدى ذلك إلى العمل وسط العمال والدفع بهم إلى ربط النضال النقابي بالنضال الجماهيري الاجتماعي، فإذا تمكن الحزب من تحقيق هذا الارتباط يكون قد أدى مهمته داخل النقابة وبنجاح، لأن هذا الارتباط وحده، إن تحقق، كفيل بأن يحدث تفاعلات وصراعات فكريةلخوض الصراع الطبقي ضد رأس المال وبالتالي ولادة الأداة السياسية للطبقة العاملة:الحزب الثوري الذي سينقل نضالات العمال من مقاومة رأس المال قصد تحسين شروط العمل إلى الهجوم على هذا النظام الاقتصادي السياسي في أفق الإطاحة به وتسلم وسائل الإنتاج والسلطة.

منذ تأسيس النقابة كانت دائما ولا تزال حركة نقابية سياسية فهي تستهدف النظام الرأسمالي، وبالتالي السياسي دائما حاضر وأي فصل لهذه الجدلية هو محاولة لتحييد الطبقة العاملة وتحجيم دورها السياسي لسلب قوتها حتى لا تتمكن من أن تكون طبقة لذاتها وتؤسس حزبهاالثوري.

العمليات الفدائية الفلسطينية الاخيرة
استمرار المقاومة و نهاية اوهام الصهيونية

محمد شاعر

عرفت الفترة الممتدة منذ الأسبوع الأخير من شهر مارس تصاعدا للعمليات الفدائية الفلسطينية في كامل التراب الفلسطيني المحتل ، ففي 22 مارس 2022 قام الأسير الفلسطيني المحرر محمد غالب أبوالقيعان بعملية دهس وطعن جريئة أدت إلى مقتل أربعة مستوطنين في بئر السبع قبل استشهاده في هذه العملية ، وفي الخضيرة شمال الأرض المحتلة هاجم الفدائيان الفلسطينيان خالد وأيمن اغبارية في السابع والعشرين من مارس 2022 عددا من عناصر الشرطة الإسرائيليّة ، وأسفرَ هجومهما عن مقتل شرطيين صهيونين وجرح عشرة آخرين قبل استشهادهما. وفي مدَينة بني براك الداخلة ضمن مقاطعة تل أبيب نجحَ الفدائي ضياء حمارشة ،القادم من مدينة جنين ،في تخطّي الحواجز والمطبات التي وضعها جيشُ الاحتلال الإسرائيلي بفعل العمليّات الأخيرة في الخضيرة والنقب لإغلاق كافة المداخل بين الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، وقام بهجوم مسلّح ،بواسطة بندقية إم 16 وذخيرة ، ضد قوات القمع والاستيطان الصهيوني ،اعتبرت عمليته أشد العمليات إيلاما بالكيان الصهيوني حيث أوقعت 5 قتلى من الشرطة والجنود الصهاينة والمستوطنين وستةجرحى . وفي تل أبيب قام الفدائي حازم رعد ، من جنين بالضفة الغربية ،بعملية فدائية خلفت مقتل صهيونين وجرح إثنى عشر آخرين .واستشهد في تبادل لإطلاق النار مع القوات الصهيونية قرب يافا المحتلة. وعموما خلفت مختلف هذه العمليات ثلا ثة عشر قتيلا وعددا كبيرا من الجرحى في صفوف الجنود والشرطة والمستوطنين الصهاينة.

واستقراء لمعطيات العمليات جغرافيا يتبن أن الكفاح الفلسطيني ممتد على ارض فلسطين التاريخية ولا يستثني أي شبر منها ، فالعمليات تمت في الداخل المحتل منذ سنة 1948 داخل الخط الأخضر ،مما شكل مفاجأة للأجهزة القمعية والدوائر السياسية الصهيونية التي كانت تركز جهودها على الضفة والقطاع والقدس ، ورغم محاولات التخويف والترهيب التي سبقت شهر رمضان ومنها إرسال الكيان الصهيوني تحذيرات للمقاومة الفلسطينية عبر الدول المطبعة معه ،بل أجريت اتصالات بين مصر والأردن والسلطة الفلسطينية لتجنيب أسرائيل عمليات فدائية محتملة. لكن ما لم تكن تتوقعه دولة الكيان الغاصب ان تتم عمليات داخل أراضي 48 وفي قلب تل أبيب . اما استقراء لهوية الشهداء فيؤكد أن المقاومة الفلسطينية هي إرادة جميع الفلسطينين ، سواء الذين ظلوأ داخل مايسمى أراضي 48 أو فلسطينيي الضفة والقطاع، ذلك أن عمليتي بئر السبع والخضيرة تمت من طرف فدائيين شباب من فلسطينيي ارض 48 ،وإن كان العمل الفدائي لفلسطينيي الداخل ليس وليد اللحظة بل إنه يعود إلى الانتفاضات والكفاح الفدائي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني منذ البدايات الأولى للاستيطان الصهيوني ، وتتخذ مشاركتهم في المقاومة الفلسطينية أشكالا مختلفة ، تنطلق من دعم مادي ومعنوي للمقاومة وإيواء الفدائيين وإخفائهم عن أعين المخابرات الصهيونية ،وتجميع معلومات عن أهداف محتلة للعمليات ،ونقل مسلحين من الضفة والقطاع إلى أرض 48 و توفير أسلحة، إضافة إلى المساهمة في تخطيط وتنفيذ العمليات الفدائية المسلحة. ومن جهة أخرى أبرزت بعض هذه العمليات الفدائية قدرة المقاومة على ضرب كل أشكال الحصار العازلة بين مختلف مناطق التراب الفلسطيني المحتل أو المستوطن، فعمليتي تل أبيب قام بها شبان من خارج أرض 48 . إضافة إلى كل هذا يتبين أن المقاومة ونتيجة ما تفرضه ظروف الاستيطان والقمع والحصار تبدع أشكال كفاحية عديدة ومتنوعة وان الكفاح المسلح يظل أحد اختياراتها الأساس.

إن العمليات الأخيرة التي تمثل استمرار المقاومة الشعبية، ناتجة عن الاستيطان والاحتلال وممارسات التمييز العنصري الممارسة حتى داخل أرض 48 تجاه العرب الفلسطينيين ومنها السماح للمستوطنين بسرقة أراضيهم ومزارعهم وسلب حقوقهم ، وتشكل هذه العمليات أيضا فشلا ذريعا لصهينة فلسطينيي الداخل المتشبثين بفلسطين التاريخية العربية.

وأخيرا تمثل العمليات الفدائية تأكيد لفشل مشروع الحل الاقتصادي كبديل لإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية، ورسالة قوية ،للصهاينة وللمطبعين ولعرابي الكيان الصهيوني من الدول الامبريالية ،أن التطبيع وكل أشكال دعم الكيان الصهيوني لا يمكن ان تغطي على أصل القضية الفلسطينية أو تقبرها أي ضرورة إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأن تصفية القضية ،من خلال سياسات الصهيونية والامبريالية وأتباعها من المطبعين ، وهمٌ في أذهان معتنقيه ولن يكون حقيقة على أرض فلسطين التاريخية.

اتحاد لجانٍ حق العودة ينظم اعتصاماً دعماً للأسرى وتضامناً مع القدس وجنين في مخيم البداوي

نظم اتحاد لجان حق العودة (حق) اعتصاماً في مخيم البداوي، تضامناً مع الأسرى في يوم الأسير الفلسطيني واسبوع الأسير العربي ودعماً لمقاومة شعبنا في القدس وجنين وعموم الضفة، شارك فيه وفد قيادي من الجبهة الديمقراطية يتقدمه عضو مكتبها السياسي الرفيق ابو لؤي اركان بدر وعضو قيادتها في لبنان عاطف خليل، وحشد من كوادر وأعضاء اتحاد حق.

كلمة الاتحاد ألقاها أمين سرها في المخيم الرفيق احمد موسى ابوفراس، حيا مقاومة الشعب الفلسطيني في الوط نوالصمودا لاسطوري لأبناء شعبنا في مخيم جنين الذي يقاوم ويقدم الشهداء يومياً، والذي ينفذ ابنائه المقاومين عمليات بطولية نوعية، كان آخرها العملية التي نفذها الشهيد البطل رعد حازم الذي سيطر على تلابيب اكثر من تسع ساعات قبل ان يستشهد في مدينة يافا، ودعا الى توفير الدعم والغطاء السياسي للمقاومة وتصعيدها عبر تشكيل القيادة الوطنية الموحدة .

ووجه موسى التحية للأسير الطفل احمد مناصرة ولعموم الأسرى والمعتقلين داعياً الى أوسع حركة تضامن وضغط على الإحتلال من أجل اطلاق سراحه نظرا للأوضاع الصحية التي يمر به وأكد بأن اللاجئين في لبنان يقفون الى جانب شعبهم في فلسطين الذين يسطرون أروع ملاحم البطولة والفداء والمقاومة بسبب التعذيب الجسدي والنفسي ..

من وحي الأحداث

الانتخابات الفرنسية من زاوية أخرى

التيتي الحبيب

يتأسف الكثيرون عن إضاعة اليسار الفرنسي فرصة المرور للدور الثاني وذلك نتيجة تشتته وعدم الاصطفاف وراء ميلونشون الذي حل في الرتبة الثالثة وراء ماكرون وماري لوبين. بالفعل كان ذلك ممكنا لان الفارق بينه وبين المرتبة الثانية هو اقل من واحد في المائة او اذا حسبنا ذلك بعدد الاصوات فالفارق هو اقل من 300 الف صوت كان من الممكن ان يوفرها دعم مرشح الحزب الشيوعي لوحده الذي تحصل على ما يناهز 800 ألف صوت.

لكن الواقع أكد بان ما يسمى باليسار الفرنسي مبلقن بشكل كبير جدا وأسباب ذلك عميقة جدا. لعل السبب العميق هو وصول الديمقراطية التمثيلية البرجوازية الى حالة فقدان المصداقية عند نسبة مهمة من الشعب الفرنسي ما فتئت تتسع بتوالي المناسبات الانتخابية. نتيجة فقدان المصداقية هذا فقدت ايضا الاحزاب السياسية جدواها وإمكانية قيادة الرأي العام أو على الأقل توجيهه ولذلك انتعشت ظاهرة الشعبوية بشقيها اليميني واليساري. ففي الشق اليميني طفت على السطح ظاهرة الماكرونية وهي خلق زعامة تقريبا من العدم لكنها في الحقيقة مسنودة من الراسمال الامبريالي واعلامه الطاغي ويتم تغذية هذه الشعبوية اليمينية بالنزعة العنصرية والفاشية ممثلة بعائلة لوبين وحزبها اليميني المتطرف. اما الشعبوية اليسارية فتجد المعبر الواضح عنها في ميلونشون الذي يسعى لقيادة تيار شعبوي يعادي الاحزاب اليسارية التقليدية ويريد ان يصبح البديل المتوج شعبيا وقد يسمح له الانتصار المرتقب بالتحول الى حزب سياسي يشكل القاعدة السياسية في البرلمان وفي المجالس الترابية.

في مقابل هذه النزعة الشعبوية انهار الحزب الاشتراكي لانه لم يحقق ما كان يقدمه من وعود لما فاز بالرئاسة سواء في عهد ميتران او في عهد هولاند اما الحزب الشيوعي فقد تحول الى حزب قزمي لم تنفعه كل التنازلات السياسية والتراجعات الفكرية وتخليه عن المرجعية الشيوعية في اجتذاب الناخبين الفرنسيين. انه حزب يحتضر وقد يتعرض الى المزيد من التفتيت وتغادره تلك المجموعة التي بقيت متشبثة ببعض امل النهوض.

كانت فرنسا ولا زالت ارض خوض الصراع الطبقي الى ابعد حدوده وها هي تخوض هذا الصراع بما يكفي من الوضوح بحيث فشلت النزعة الاوروشيوعية من تحقيق استارتيجية الثورة الاشتراكية بالطريقة السلمية وبالتراكمات البطيئة وقد وصل حامل هذا المشروع التحريفي الى حافة الموت انه يحتضر وفي المقابل فان الطبخة الاشتراكية الديمقراطية بدورها فشلت وانهار الحزب الاشتراكي قائدها كما ان الشعبوية اليسارية اصطدمت بالحائط ويقودها زعيمها المتوج الى حتفها النهائي. عودنا اشعب الفرنسي على الانتفاض على نفسه والنهوض من جديد اليس هو صانع كمونة باريس عشية انتقال الراسمالية الى الامبريالية وقد يعيد التجربة بنجاح عشية انهيار المنظومة الامبريالية وانبثاق الاشتراكية.